

العنوان:	دور المرأة في الاندماج الوطني في دولة الإمارات
المصدر:	بحوث ومناقشات الندوة الفكرية : التجارب العربية الوجدوية المعاصرة : تجربة دولة الامارات العربية المتحدة - مركز دراسات الوحدة العربية - لبنان
المؤلف الرئيسي:	خلف، عبدالهادي
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
مكان انعقاد المؤتمر:	بيروت
الهيئة المسؤولة:	مركز دراسات الوحدة العربية
الصفحات:	703 - 745
رقم MD:	714243
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الإمارات، الاتحاد الإماراتي، المرأة الإماراتية، الاندماج الوطني الإماراتي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/714243

الفصل السابع عشر

دور المرأة في الاندماج الوطني في دولة الامارات

عبد الهادي خلف

- ١ -

سوف نكون من هذه الورقة أقل طموحاً مما يتيح لنا عنوانها، وخاصة افتراضه أن المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة قامت، أو تقوم، بدور ذي أهمية، تزيد أو تنقص، في عملية الاندماج الوطني. إن الافتراض الذي نغيل إلى التعامل مع معطياتنا من خلاله، هو أن مثل هذا الدور غير قائم، ولكنه مطلوب ومرغوب فيه.

وكنقطة انطلاق، وقبل التعرض لبعض الملاحظات الضرورية المتعلقة بوضع المرأة في دولة الامارات المتحدة، وخاصة في تلك المجالات التي يتطلبها تحديد ملامح الدور (الممكن ربما) المطلوب أن تقوم به النساء ضمن مجتمعات ترتكز على قدسية ذكورية مؤسساتها، وكذلك بهدف تحديد عوائق هذا الدور، كنقطة انطلاق نحتاج إلى الإشارة إلى أن تصوراتنا سوف تكون قاصرة عبر موافقتنا (وعدم قدرتنا على تخطي) الاتهامات التي وجهتها الكثيرات من الباحثات والمتعلقة بذكورية علم الاجتماع، وبخاصة الدراسات الاجتماعية حول المرأة^(١).

- ٢ -

تلازم المرأة في مجتمعاتنا الراهنة عدداً من الخصائص المميزة لها هو متعارف

(١) انظر على سبيل المثال :

M. Millman and R.M. Kanter, eds., *Another Voice* (New York: Anchor Books, 1975), pp. IX-XIII; Michelle Rosaldo, and Louise Lamphere, eds., *Woman, Culture and Society* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1980).

عليه بمجموعات الأقلية، (Minority Groups)، ويبدو لي أن معالجتنا لأوضاع المرأة، كظواهر أو مشكلات، تستطيع الاستفادة من انجازات النشاط العلمي والسياسي في مجال الأقليات، سواء أكانت هذه الأقليات عرقية أم أثنية أم دينية أم لغوية. على أية حال، فإن التمييز ما بين مركز المرأة كأقلية في مجتمعاتنا الحاضرة وبين الأقلية الدينية أو اللغوية أو العرقية باعتباره مستنداً إلى عامل رئيسي، ولكنه ليس وحيداً، هو الجنس، لا يلغي أوجه التشابه بينها كأقلية والأقليات الاجتماعية الأخرى (والتي يتحدد مركزها بعامل رئيسي، ولكنه ليس وحيداً، كالدين أو العرق أو اللغة). المرأة في مجتمعاتنا الحاضرة، أقلية بعامل الجنس، يجمع أفرادها قدر معين ومشترك، في حدوده الدنيا، من الروابط الثقافية التي تركزها التقاليد والأعراف السائدة والقوانين وأنماط الانتاج. علاوة على ذلك فإن مركز المرأة الدولي، كأقلية، يستند من أجل استمراره الى مجموعة من الحوافز والعوائق المادية والايولوجية التي اكتسبت طابعاً مؤسسياً، والتي لا تضع ضوابط للسلوك والتفاعل الاجتماعي، ضمن المجموعة ذاتها وخارجها، فحسب، بل تحدد سقفاً لأهداف ذلك السلوك والتفاعل، والاتجاهات.

وتثير النظرة إلى المرأة كمجموعة أقلية انحرافاً ملحوظاً ظاهرياً عن الخطوط العامة في علم اجتماع الأقليات باتجاهاته المختلفة^(٢) إلا أن الأمر، لحسن الحظ، عند المراجعة ليس على ما هو باد من طموح. وتتطلب مجموعة الأقلية، كمفهوم اجتماعي، وجود أغلبية تدخل معها في نظام من العلاقات غير المتساوية، التي يتحدد حجمها واطارها ومداها وأهدافها ونتائجها، ضمن اطار جغرافي، وبتأثير معطيات محددة اقتصادية/اجتماعية وتاريخية، والأقلية، ونحن هنا لا نزال تحت تأثير المفاهيم «الفيرية»، نمتلك، كمجموعة وكأفراد، قدراً أقل من الامكانيات التي تمتلكها الأغلبية، كمجموعة وكأفراد، عبر سيطرتها على السلطة الاجتماعية

(٢) انظر مناقشتنا لهذه الاتجاهات:

A. Khalaf and D. Yagüe, "Towards a Sociological Treatment of Ethnic Relations," *Lund* (1970).

كما تجدر الإشارة الى الاهتمام الواسع الذي حظي به هذا الحقل، والى المحاولات الهامة التي افرزها في الستينات. انظر:

O. Cox, *Caste, Class and Race* (New York: MR Press, 1959), and C. Wagley, C. Harris and M. Harris, *Minorities in the New World: Six Case Studies* (New York: Columbia University Press, 1964).

وأدواتها في مجتمع معين.

وإن الأقلية، استناداً إلى علاقتها مع السلطة الاجتماعية وأدواتها، تلاقي في تفاعلها، الذي يزيد أو ينقص، مع الأغلبية ممارسات تمييزية، بعضها أو جميعها سلبية. بما في ذلك العزلة الاجتماعية، بشكل يعكس من جهة ويكرس من الجهة الأخرى. تقوياً دونياً لبعض أو كل خصائصها. والأقلية، فوق ذلك، قد تكون أو قد لا تكون أقلية عددية، في إطار مجتمع معين، حيث أن المعيار الأهم لتحديد مركزها «الاقوى» ليس حجمها، بل هو علاقتها بالسلطة الاجتماعية ونمط خضوعها لتلك السلطة وأدواتها. ضمن إطار اجتماعي وظرف تاريخي محدد.

ثمة جانب مشترك آخر ما بين المرأة كمجموعة أقلية، ومجموعات الأقليات الأخرى، على اختلاف الأسس الرئيسية التي استندت إليها، في البداية. مراكزها الدونية والمخضعة. وهذا الجانب هو كونه هذه الدونية والاختضاع. فالمرأة تشترك مع بقية الأقليات الأخرى في مجتمع ما في دونية المركز الاجتماعي الذي يحتله أفرادها بحكم عضويتهم في مجموعة أقلية ما. ونسارع للاقرار بصحة ما يبدو كملاحظة غير منسجمة مع نقاشنا أعلاه، إلا وهي أن كونه الخضوع الانثوي والدونية الاجتماعية للمرأة، تشمل أيضاً خضوعاً ودونية ضمن كافة المجتمعات البشرية، بما في ذلك مجتمعات الأقليات ذاتها، سواء أكانت أثنية أم عرقية أم لغوية أم دينية.

تفرض هذه الملاحظة، بالضرورة، بعداً إضافياً لا نجد أنفسنا في موقع القدرة على التعرض له بما يستحقه من اسهاب: أن جسد المرأة (أي العامل الجنسي)، وهو الأساس الذي استند إليه إخضاعها ودونيتها، هو عامل ظاهري، مثله كمثل اللون بالنسبة للسود، أو الشكل بالنسبة لأقليات عرقية. ويعني هذا، ضمن ما يعني، أن الخلاص الفردي أو العبور من مجموعة الأقلية إلى مجموعة الأغلبية، ليس ممكناً كما هو ممكن تغيير فرد لانتائه الديني أو اللغوي أو الثقافي كوسيلة لتغيير مركزه الاجتماعي.

إن كونه الدونية الاجتماعية للمرأة، وكونه الخضوع الانثوي، وحقيقة وجوده، كما تطرح أورتنر^(٣) في كل ترتيب اجتماعي واقتصادي، وفي مجتمعات

S.B. Ortner, "Is Female to Male as Nature to Culture?" *Feminist Studies*, (٣)
vol. 1, no. 2 (Fall 1972), pp. 5-6.

تباين درجة تعقيدها، تشير إلى أننا نواجه شيئاً عويصاً جداً، ومستعصياً جداً، شيئاً لا يمكن معالجته بمجرد إعادة ترتيب بعض المهمات والأدوار في النظام الاجتماعي، ولا حتى بإعادة ترتيب مجمل التركيبة الاقتصادية.

وكما هو الحال بالنسبة للأقليات بشكل عام، وللمرأة كأقلية (المسألة الانثوية) فإننا لسنا مضطرين لأن نضع في بداية سلم أولويات البحث الاجتماعي، التساؤلات، التي قد تكون مهمة في صدد آخر، المتعلقة متى ولماذا وكيف تم تحويل المرأة (أو أي مجموعة أقلية أخرى) إلى مركزها الاجتماعي الدولي الذي تشهده مجتمعاتنا الحاضرة. وبتعبير آخر، نسترجع قول ميتشل^(٤)، «يبدو لي أن» لماذا حدث الأمر؟»، و«تاريخياً متى؟»، هما سؤالان زائفان. إن السؤال الذي يجب، كما أعتقد، أن يطرح هو: كيف تمارس (هذه الدونية والاختصاص) في مجتمعنا الحاضر؟». وتواجه المساعي للإجابة عن سؤال كهذا عدة مصاعب منهجية، ليس أقلها كيفية تحديد المركز الاجتماعي للمرأة، وكيفية قياس دونيته^(٥). ويرتبط بذلك بالضرورة، ما نستخدمه من مقاييس في إعادة النظر في

J. Mitchell, *Psychoanalysis and Feminism* (New York: Pantheon, 1974), p. 364. (٤)

(٥) تناقش زريق، في مقالة قيمة، عدداً من الافتراضات المقدمة في هذا الحقل، وتقترح احد عشر مؤشراً، آخذة بعين الاعتبار «بلدان الشرق الاوسط والبلدان النامية الأخرى»: ١ - المستوى التعليمي، ٢ - انماط الزواج، ٣ - مستويات الخصوبة، ٤ - الظروف الصحية، ٥ - معدلات النشاط الاقتصادي، ٦ - مستوى الدخل، ٧ - توزيع الوقت، ٨ - المركز القانوني (الحقوق)، ٩ - المشاركة في صنع القرار، ١٠ - صورة المرأة في الكتب المدرسية وأجهزة الاعلام، ١١ - السلوك الجنسي. انظر:

H. Zurayk, «Measuring Women's Economic Participation», in: «Measurement of Women's Economic Participation: Report of a Study Group», The Population Council, Cairo, 1979, pp. 7-9.

لؤشرات اقل توسعاً، وأكثر تعلقاً بواقع المرأة المتميز، انظر:

J. Gardiner, "Kvinnorna i arbetsprocessen och Klasstrukturen," *Zenit*, no. 4 (1978); R.B. Leavitt, "Women in other Cultures," in: V. Gosnick and B.K. Moran, eds., *Women and Sexist Society* (New York: New American Library, 1972); C. Mac Pastner, "Access to Property and the Status of Women in Islam," in: Jane I. Smith, ed., *Women in Contemporary Muslim Societies* (New Jersey: Associated Presses, 1980), pp. 146-185,

بنية وعلاقات السلطة في مجتمعاتنا، وأنماط تداخل هذه العلاقات وأساليب تكريسها وإعادة انتاجها مادياً وايدولوجياً.

ما يهنا، في حدود موضوعنا الحالي، هي حقيقة أن المركز الاجتماعي الدولي للأقلية (كالمرأة أو كالسود في الولايات المتحدة الأميركية)، في علاقته المزدوجة الاتجاه مع بنية السلطة الاجتماعية وأدوات وأساليب تكريسها وإعادة انتاجها في مجتمع معين، يشكل أرضية تحديد دورها الاجتماعي، كمجموعة، والأدوار^(٦) الاجتماعية لأفرادها متفرقين وبحكم عضويتهم فيها. في الوقت نفسه الذي يتحدد فيه، بنوياً وطبقاً لآلية أخرى، الدور الاجتماعي للأغلبية، كمجموعة، والأدوار الاجتماعية التي يلعبها أفرادها متفرقين، وبحكم عضويتهم فيها.

وبسبب هذا التمايز في الدورين: دور الأقلية (المرأة) ودور الأغلبية (الرجل)، فإن النساء، حسب روزالدو ولامفير^(٧)، «الوفاي يمارسن سلطة يعتبرن شواذاً أو مناورات، أو في أحسن الأحوال، استثناءات»، لا بد أن نضيف، وبشكل عاجل، أن هذا التقويم الذي تشير إليه روزالدو ولامفير، هو تقويم اجتماعي، بالضرورة. مما يعني أنه تقويم تتمثله المرأة في نظرتها لذاتها كفرد، ولجنسها، كما يتمثله الرجل نظرته إليها كفرد وكجنس^(٨). وهذا يفسر، إلى حد، استمرار التمايز بين الدورين الأنثوي والذكوري، وإعادة انتاجهما، رغم ما يولدانه من

and P. Sanday, "Female Status in the Public Domain," in: Rosaldo and Lamphere, eds., = *Woman, Culture and Society*, pp. 189-206.

(٦) تتعدد تعريفات «الدور» في عائلة العلوم الاجتماعية، وباختلاف مدارسها. أقرب قاموس في متناول يدي، يعطي أكثر من عشرة تعريفات، يمكن جمعها، مع بعض التعسف، في «نمط السلوك المتلازم مع مركز اجتماعي معين، بغض النظر عن شخص القائم به»، لا حاجة، بالطبع، للاسهاب في تأكيد أن «الدور» محكوم بمعطيات ظرف اجتماعي محدد. وبتفاعلاته. فعلى سبيل المثال تختلف أدوار الأقلية السوداء في كل من جنوب أفريقيا والولايات المتحدة. ويختلف دور هذه الأخيرة عن دور سابقتها في ظل النظام الاقطاعي في الولايات الجنوبية. قارن، في هذا الصدد، دوري المرأة في ظل كل من النظام الرأسمالي والنظام الاقطاعي.

(٧) انظر: Rosaldo and Lamphere, eds., *Woman, Culture and Society*.

(٨) لن نتطرق هنا الى جانب هام، ذي علاقة بموضوعنا، ابرزته بحاث متبانية في توجهاتها «الانثوية» و«الانثوية/الماركسية» و«الماركسية»، حول المرأة والتركيبية الطبقية. انظر:

Z.R. Eisenstein, ed., *Capitalist Patriarchy and the Case for Socialist Feminism* (New York: MR Press, 1979); S. Firestone, *The Dialectic of Sex* (New York: 1970), and N. Myron and C. Bunch, eds., *Class and Feminism* (Baltimore, Mass.: Diana Press, 1974).

ردات فعل، على المستوى الفردي، وما دامت ردات الفعل لا تتصل مباشرة ببنية السلطة الاجتماعية ذاتها. فكما يقول بنديكس وليبست، فإنه «لا يمكن الحكم على استقرار أو عدم استقرار مجتمع ما، بدرجة الرضا أو الخيبة التي يولدها. ان حقيقة استمرار الاقطاع الأوروبي أو نظام الطائفة الهندي لقرون لا تبرهن على تأقلم غالبية الناس التي عاشت في تلك المجتمعات مع أوضاعها. ففي أوروبا الاقطاعية كان هناك الكثير من الفلاحين الذين فروا للحاق بما عرف بعصابات اللصوص، ومن ثاروا على سادة الاقطاعات المحلية. إن استمرار المطول للاقطاعية قد لا يكون، أساساً، بسبب استقرار ذلك النظام الاجتماعي، أو درجة الرضا لدى كل فرد على امتيازاته وأعبائه، بل وبالأحرى بسبب حقيقة أن الفلاحين المتمردين المعزولين لم يمتلكوا الوسائل لتنظيم ثورة ناجحة»^(٩).

تواجه الأقلية، اذن علاوة على مركزها الاجتماعي الدولي، وأساليب تثبيتته وإعادة انتاجه البنيوية، عبر الأدوات المادية والايديولوجية، تواجه انعكاسات في مجال وعي أفرادها لهذا المركز الدولي، ولأساليب تعديله أو تغييره، بما في ذلك القدرة على تعبئة الامكانيات المتوافرة أو المحتملة ووضع حد لتشتتها^(١٠).

(٩) انظر :

Reinhard Bendix and Seymour M. Lipset, *Class, Status and Power: A Reader in Social Stratification* (Glencoe, Ill.: Free Press, 1953), and Seymour M. Lipset, "Social Structure and Social Change," in: Peter M. Blau, ed., *Approach to the Study of Social Structure* (London: 1976), pp. 187-188.

من الواضح هنا، عدم الاهتمام بأساليب البنية الاجتماعية في إعادة انتاج ذاتها، بما في ذلك الاساليب الايديولوجية، وبهدف «أقلمة غالبية الناس مع أوضاعها». الا ان ليبست يشير، بشكل عابر، في الموقعين، الى ان السلطة تعني أكثر من السيطرة على أدوات الاكراه. باعتبارها متعلقة بالوسائل التي يمكن عبرها لفرد او جماعة تأثيراً مسيطراً على الآخرين. ولربما كان أحد أكثر الوسائل فاعلية لممارسة السلطة هي مبدأ ان الفقير مستحق (للخير) وانه سيثاب في العالم الآخر. حول الموضوع ذاته، ومن منطلقات نظرية أكثر ثباتاً، انظر :

Göran Therborn, *What does the Ruling Class Do When it Rules, State apparatuses and State Power Under Feudalism, Capitalism and Socialism* (London: Low and Brydon Printers, 1978), and Therborn, *The Ideology of Power and the Power of Ideology* (London: Verso, 1980).

(١٠) ضمن سياق نقاشنا، حول مقارنة وضع المرأة بالاقلية السوداء في الولايات المتحدة، كمثال قريب للذهن، تجدر الاشارة الى امكانية المقارنة ما بين حركة السود في الستينات والحركة الانثوية في السبعينات، ومع اختلاف النتائج فان شعارَي *black is beautiful* و *personal is political* كانا يهدفان لرفع وعي المجموعتين، وضمن استراتيجية، كانت بالنسبة للحركة السوداء، أكثر وضوحاً =

وأخيراً، لا بد من التوقف عند تمايز واضح بين المرأة كأقلية والأقليات الأخرى، بما يطرح صعوبات اضافية في مجال مساعي تغيير مركزها الاجتماعي الدولي. لقد قامت مؤسسة تقسيم العمل على أساس جنسي. ضمن اطار تطور النظام الرأسمالي عبر تمازج الأبوية مع الرأسمالية. وليس تناقضهما. بينما أمكن ملاحظة تناقض الرأسمالية وتطورها مع إعادة انتاج التمييز ضد الأقليات الأثنية أو العرقية أو الدينية. وتشير آيزنشتين إلى أنه على الرغم من أن التقسيم الجنسي للعمل سابق (زمنياً) للرأسمالية فإنه «تأسس». وبشكل متزايد، وتحدد ضمن اطار العائلة النووية استجابة للحاجات الرأسمالية. وأصبح له. في الوقت الحاضر، دور أكبر شكلاً وبنية عما كان له في مجتمعات ما قبل الرأسمالية^(١١).

يعيدنا هذا إلى استنتاج أورتيغ، الذي سبقت الإشارة إليه، باعتبارنا. فيما يتعلق بالمرأة كأقلية «نواجه شيئاً عوبساً جداً ومستعصياً جداً. شيئاً لا يمكن معالجته بمجرد ترتيب بعض المهمات والأدوار في النظام الاجتماعي. ولا حتى بإعادة ترتيب مجمل

= وشمولاً وفاعلية. وفي هذا الصدد، نسترجع قول لويس كوسر «على الرغم من أن قيم البيض، فيما يخص السود كانت آخذة في التغير في العقود السابقة للستينات، وأن بسرعة بطيئة، إلا أن المكاسب العرقية التي أحرزها السود في السنوات الأخيرة لم تكن ممكنة، بدون حركات الحقوق المدنية، وبدون الاعتصامات والعصيان المدني الجماهيري، وغيرها من التظاهرات التي أبرزت سوء اوضاع السود الى مقدمة وعي البيض. لقد شهدت العشر سنوات الماضية تغيرات هائلة من الوعي الاجتماعي، وفي بناء الواقع، لكل من البيض والسود، إلا أن هذه لم تعتمد على التحولات البنيوية في العلاقة ما بين الاعراق فحسب بل وأيضاً، على استراتيجيات، نزاع محددة، وعلى تعبئة محددة لنضال السود، مما أدى الى تحويل قدراتهم الى نتائج ملموسة». انظر:

Louis A. Coser, "Structure and Conflict," in: Blau, ed., *Approach to the Study of Social Structure*, p. 212.

See: Z.R. Eisenstein, "Developing a Theory of Capitalist Patriarchy," in: (١١)
Eisenstein, ed., *Capitalist Patriarchy and the Case for Socialist Feminism*, pp.29-30.

وتضيف في مجال مناقشتها للعمليات المرتبطة بالتقسيم الجنسي للعمل بشكله الرأسمالي ودوره في ادامة المجتمع القائم:

١ - تعمل النساء على استقرار البنى الابوية (العائلة ربة البيت، الأم، الخ) عبر قيامهن بهذه الادوار، ٢ - وفي نفس الوقت تنتج النساء عملاً اضافياً لكل من العمل مدفوع الاجر وغير مدفوع الاجر، ويرعين رجال وأطفال المجتمع، ٣ - ويعملن كذلك ضمن فترة العمل بأجور أقل، ٤ - يعملن على استقرار الاقتصاد عبر دورهن كمستهلكات، المصدر نفسه، ص ٢٩. وأنظر:

Gardiner, "Kvinnorna i arbetsprocessen och Klasstrukturen," pp. 30-32.

- ٣ -

تشكل المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة^(١٣)، وضمن تحديداتنا السابقة، أقلية اجتماعية. ويؤثر هذا الواقع، في مركزها الاجتماعي الدولي، في القوت نفسه الذي يعكس فيه، الأدوار المنوطة بها كمجموعة، وبأفرادها، ضمن التركيبية الاجتماعية - الاقتصادية السائدة، في عمليات التفاعل الاجتماعي. وهنا نواجه عدداً من الصعوبات المنهجية، لا يقلل منها الاشارة إلى شُحّ المعطيات الأنثروبولوجية، عند متابعة الأشكال التي يعبر فيها عن نفسه المركز الدولي الاجتماعي للمرأة في دولة الامارات، باعتبارها مجتمعاً ذكورياً، (أو أبوياً - رأسالياً بتعبير ايزنشتين)، وعند متابعة انعكاسات وتأثير هذا المركز على الأدوار المنوطة بالمرأة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتأثرها بها.

لقد شهدت بلدان الخليج العربية، بشكل عام ودولة الامارات المتحدة بشكل أكثر وضوحاً، تغيرات بنيوية ملحوظة خلال نصف القرن الماضي. وأبرز هذه التغيرات، التي تسارعت وتيرتها خلال العقد الماضي، ما طرأ على بناها الاقتصادية من تغيرات رافقها اضمحلال، ثم تهميش النشاطات الاقتصادية التقليدية السابقة فيها^(١٤).

Ortner, "Is Female to Male as Nature to Culture?" pp. 5-6. (١٢)

(١٣) نستفيد في هذا الجزء من ورقتنا من استنتاجات أولية لبحث نقوم به حول «أوضاع

المرأة في بلدان الخليج العربية وعوائق مساهمتها في عملية التنمية» معهد الانماء العربي، لبنان.

(١٤) تميز الربع الأول من هذا القرن بانحيار المهن المرتبطة بصيد وتجارة اللؤلؤ، واضمحلال

قطاعي النقل البحري والتجارة. لقد ساهم، في سرعة وتيرة تلك التغيرات، وتعميق آثارها، تمركز بريطانيا العظمى كدولة مهيمنة على بلدان الخليج العربية، وما ترافق مع ذلك من ضرب الأساطيل البحرية لبلدان وقبائل المنطقة، وتحت مختلف التبريرات (والتي برز منها انهاء، ما سمي وقتها، بتجارة الرقيق والقرصنة البحرية)، علاوة على ما شهدته السوق العالمية من تغيرات وانعكاس ذلك في خلق بدائل للمنتوج التبادلي الرئيسي في الخليج، اللؤلؤ. حول هذا الموضوع انظر مناقشتنا في الفصل الرابع من

A. Khalaf, "Socio-Economic Changes and Their Impact on Inter-Ethnic Relations in Bahrain", » *Lund* (1972).

وبشكل موجز في: عبد الهادي خلف، «النفط والحركة العمالية في الخليج (الثال البحراني)،» الطريق، السنة ٣٩، العدد ٤/٣ (آب/أغسطس ١٩٨٠).

فما عدا اسهام النساء، كأفراد ضمن العائلة والقبيلة، في مجال الزراعة والوعي، فإن اسهامهن في النشاطات الاقتصادية في مجتمعات الخليج، ولفترة طويلة امتدت في هذا القرن، ظل هامشياً ومعدوم الأهمية. ويرتبط ذلك، ضمن ما يرتبط به، بطبيعة تلك النشاطات الذكورية التي اعتمدت أساساً على القوة العضلية، وبطول مواسمها السنوية، واضطرار العاملين فيها للبقاء طوال الموسم في عرض البحر.

وقد انعكس تقسيم العمل السائد وقتذاك، وما تزامن معه وارتبط به من قيم وتقاليد وأعراف اجتماعية، في التقسيم الاجتماعي - الاقتصادي لمجتمعات بلدان الخليج العربية. وعليه بقيت كافة تقسيمات الهرم الاجتماعي ودرجاته، تقسيمات ذكورية، ومختصة بالذكور وحدهم. كما بقيت، بالمقابل، المرأة رديفاً لذكر ما في محيطها (أب - أخ - زوج - ابن) ومرتبطة بمركزه الاجتماعي ضمن تراتبية الهرم الاجتماعي القائم.

ثم شكّل اكتشاف النفط، فيما يتعلق ببنى بلدان الخليج العربية الاجتماعية والاقتصادية، نقطة انعطاف تاريخية، وأحدث فيها شخاً هاماً، ظل يتسع. إلا أن تأثيراته، فيما يتعلق بأوضاع المرأة ومركزها وأدوارها لم تنعكس زمنياً إلا في فترة متأخرة.

تستوقفنا، في هذا الصدد، الأهمية الخاصة والملاحظة لاستحداث، وانتشار الأجر النقدي، باعتباره أحد أبرز ما ترافق مع دخول الصناعة النفطية وترتب عنه. وكذلك بروز تقسيمات غير شخصية للعمل، تجاوزت بقدر ملحوظ ومتزايد التقسيمات الاجتماعية السائدة خارج سوق العمل. إن هذه الخاصية المميزة للنشاط الاقتصادي المستحدث، والأسلوب الانتاجي الجديد وأدواته، لم تكن إلا إحدى بوادر نقلة نوعية، سرعان ما بدأت تترك تأثيراً في العلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمعات الامارات، مشيرة إلى بدء تخلخل العلاقات ما قبل الرأسمالية، التي كانت تتسم بتحكم التقاليد والقيم شبه القطاعية ذات الجذور الراسخة لتبدأ مرحلة جديدة تتسم بغلبة العلاقات الرأسمالية، الآخذة في التبلور، والمرتكزة على انتاج صناعي، وعلى استغلال شمولي وغير شخصاني لقوى الانتاج، وعلى تنظيم وتقسيم للعمل أكثر تعقيداً.

كذلك أدخل النشاط الاقتصادي الجديد، وما تفرع عنه وترافق معه من

مهن. نظاماً متقدماً وغير مألوف، للأجور^(١٥). ولقد عنى ذلك، من ضمن ما عنى، بدء حصول اليد العاملة المحلية على جزء من نتاج قوة عملها، في صورة أجور ثابتة ومحددة وعلى فترات ثابتة ومحددة^(١٦).

من جهة أخرى، ساهم تزايد الموارد النفطية، من ضمن مجموعة من العوامل، في تسارع وتيرة الاتجاه نحو وضع أسس حديثة لإدارة شؤون المجتمع، بما في ذلك هيكليته شبه متكاملة للدولة ومؤسساتها القانونية ومؤسسات التلقين الاجتماعي، وكذلك تطوير وتوسيع مؤسسات الخدمات.

لقد ترافق مع هذه التطورات، وتولد عنها، تحول الإمارات إلى منطقة جاذبة لهجرة اليد العاملة الأجنبية، وبشكل كثيف، عمق وكرس أيضاً من عدم الاستفادة من الاحتياطي البشري النسائي لتغطية الاحتياجات الناجمة عن توسع سوق العمل. ضمن هذه المعطيات لم تصبح المرأة في الإمارات، وفي باقي المشيخات الخليجية، الاحتياطي المباشر لسوق العمل، يتم الاعتراف منه، حسب حاجة السوق، وطبقاً لتقلباتها، كما هي الحالة الاعتيادية ضمن شروط التطور الرأسمالي، حيث تشكل المرأة (وسكان الريف) المخزون الاحتياطي لتوريد اليد العاملة اللازمة لتغطية احتياجات سوق العمل ونشاطاتها المستحدثة أو المتسعة، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم. ولهذا فإن النساء في الإمارات شكلن احتياطياً هامشي الأهمية، بالنسبة لتوسع سوق العمل، وبخاصة مجالاتها الانتاجية إذ سبقهن في الأولوية ذكور الريف المحلي والمناطق البدوية، ثم ذكور الدول المصدرة لليد العاملة: الدول العربية الشرقية ودول القارة الهندية على التوالي، وبالدرجة الثانية أناث هذه الدول.

وقد عبر نط التحول من سوق العمل عن نفسه في اضافة بعد جديد، يبدو في نظرنا كظاهرة تستحق الاهتمام، ألا وهو تحول المرأة في دولة الإمارات العربية

(١٥) لم يكن عامل البحر يتسلم أجوراً بالمعنى المتعارف عليه. فمهنه صيد اللؤلؤ كانت تقوم على أساس المحاصصة. انظر: خلف، «النفط والحركة العمالية في الخليج»، ص ٢٦٠.

(١٦) من الملاحظ أن الدراسات المهمة بالخليج، وكذلك تأثيرات الصناعة النفطية والنشاطات الاقتصادية المرتبطة بها على البنى الاجتماعية في بلدان المنطقة، لم تعط الاهتمام اللازم لتقصي انعكاساتها ونتائجها، بما في ذلك العمل المأجور، على العلاقات الاجتماعية وبنية الأسرة والاستقلال المالي لأفرادها الذكور، واتجاه الأسرة الممتدة إلى الاضمحلال، وارتباط كل ذلك، وانعكاسه على وضع المرأة كفرد وكزوجة وابنة وأم.

المتحدة إلى أقلية عددية، أيضاً. وإن الاتجاه الواضح، وباعتبار الزيادة السكانية الناجمة عن الهجرة في السنوات الماضية، هو ثبات القلة العددية للنساء في دولة الامارات. وخاصة في مجموعات السن من ١٥ إلى ٦٤ سنة. (شكل السكان في مجموعات السن هذه ٦٩٧٪ من اجمالي سكان دولة الامارات حسب تعداد ١٩٧٥، وبلغت نسبة الاناث ٢٣٤٪، أو ٩١٢٦٥ امرأة) (١٧).

لا يختلف الهرم السكاني، وتوزيعاته، حسب هذه التقديرات كثيراً، عما برز من قراءة تعداد السكان في دولة الامارات العربية لعام ١٩٧٥ والذي أعطى هرمًا سكانيًا مميزاً.

وبالرغم من حقيقة كونها أقلية عددية، فإن وضع المرأة الاجتماعي، وبالتالي دورها في مجتمعها، ليس محكوماً بذلك، كما أشرنا فيما سبق. وثمة ثلاثة مجالات أساسية نرى ضرورة متابعتها كمؤشرات على المركز الدولي للمرأة ضمن البنى الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية لدولة الامارات :

أولاً: المجال الاقتصادي، الذي يشمل حجم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ونوعية هذه المشاركة، واتجاهاتها ويرتبط بذلك متابعة التسهيلات

(١٧) أفرز تحول دولة الامارات إلى منطقة جاذبة لهجرة اليد العاملة الأجنبية، تحولاً واضحاً في التركيبة السكانية على مستوى الذكور/الاناث، بل وعلى مستوى مواطنين/أجانب أيضاً.

توزيع السكان حسب الجنسية في الامارات العربية المتحدة

الجنسية	١٩٦٨ (%)	١٩٧٥ (%)
مواطن	٦٣ر٥	٣٠ر٥
غير مواطن	٣٦ر٥	٦٩ر٥
المجموع	١٠٠	١٠٠
المجموع (بالعدد)	١٨٠.٢٢٦	٥٥٧٨٨٧

المصدر: احتسب من:

Economic Commission for Western Asia (ECWA), *The Population Situation in the ECWA Region: United Arab Emirates* (Beirut: ECWA, 1980), table 13-1.

جدول رقم (١)
عدد سكان الامارات العربية المتحدة حسب الجنس وفئات العمر
حتى تاريخ ٣١/١٢/١٩٧٨

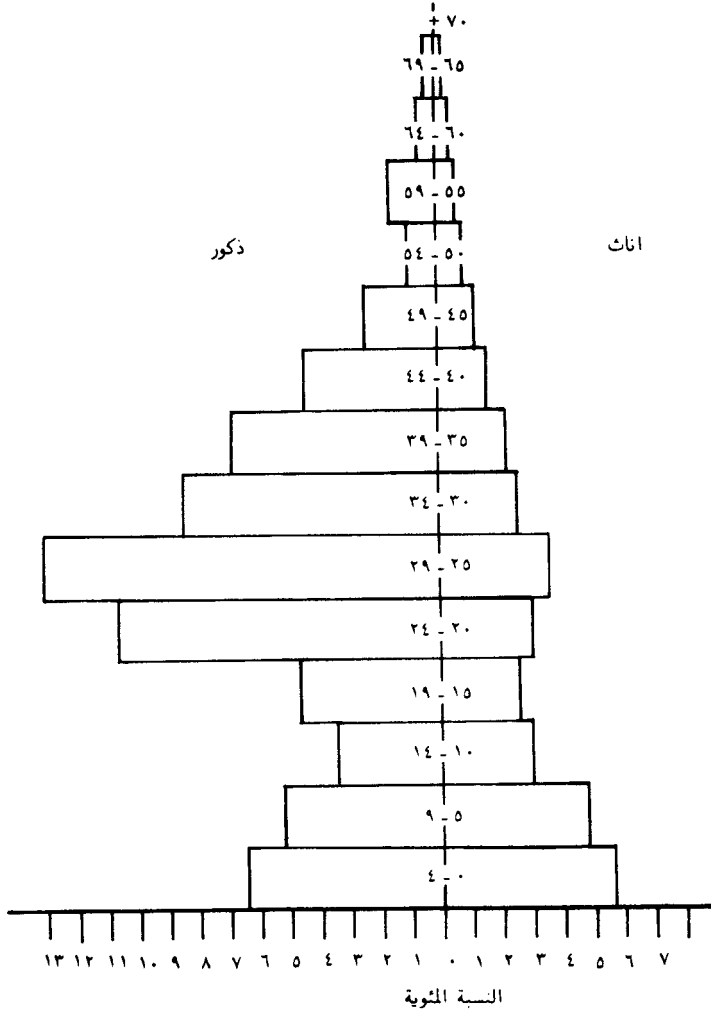
فئات السن	مجموع السكان	عدد الاناث	النسبة المئوية للانات
- ٤	١٠٢١٠٠	٤٩٩٥٠	٤٨ر٩
٥ - ٩	٧٦٠٧٠	٣٦٧١٠	٤٨ر٢
١٠ - ١٤	٥٨٩٤٠	٢٦٤٥٠	٤٤ر٨
١٥ - ٢٤	١٧٨٩٨٠	٤٧٣٤٠	٢٦ر٤
٢٥ - ٣٤	٢٤١٩٦٠	٤٤٧٣٠	١٨ر٤
٣٥ - ٤٤	١٢٧٠٣٠	٢٣٧٦٠	١٨ر٧
٤٥ - ٥٤	٥٥٧٨٠	١٣٤١٠	٢٤ر٠
٥٥ - ٦٤	٢٢٣٥٠	٨٠٨٠	٣٦ر١
٦٥ - ٧٤	١٠٣٦٠	٤٣٧٠	٤٢ر١
٧٥ - ٨٤	٣٣٣٠	١٤٦٠	٤٣ر٨
٨٥ فأكثر	٤٤٠	٢١٠	٤٧ر٧
المجموع	٨٧٧٣٤٠	٢٥٦٤٧٠	٢٩ر٢

المصدر: احتسب من: دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم والشباب، الدائرة الثقافية، نشرة احصائية (أبو ظبي: وزارة التربية والتعليم والشباب، ١٩٧٩). (استناداً إلى تقديرات الدائرة المركزية لاحصاء في الدولة). قارن هذه التقديرات بتقديرات عام ١٩٧٧ المعتمدة في: دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم والشباب، الدائرة الثقافية، نحو الأمية وتعليم الكبار في دولة الامارات العربية المتحدة حاضراً ومستقبلاً (أبو ظبي: وزارة التربية والتعليم والشباب، ١٩٧٩).

والخوافز من جهة، والمعوقات والعراقيل من جهة أخرى، التي تفرزها البنية الاقتصادية ونشاطاتها أمام اسهام المرأة في النشاط الاقتصادي.

ثانياً: المجال الثقافي - الايديولوجي، الذي لا ينحصر في متابعة حجم اسهام المرأة في النشاط الثقافي، وطبيعة هذه المشاركة. بل لا بد أن يمتد ليشمل متابعة أساليب البنية الاجتماعية، ثقافياً وأيديولوجياً، من اعادة انتاج المركز الدولي الاجتماعي للمرأة. كما يرتبط بذلك متابعة أشكال المعاملة التمييزية للمرأة فيما

شكل رقم (١)
المهرم السكاني لدولة الامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧٥



المصدر: نقلاً عن:

Economic Commission for Western Asia (ECWA), *The Population Situation in the ECWA Region: United Arab Emirates* (Beirut: ECWA, 1980), p. 13-7.

يتعلق بالاستفادة من الجهود الاجتماعية المبذولة في مجالات التعليم بمستوياته والتأهيل ومحو الأمية.

ثالثاً: المجال السياسي - الحقوقي، والذي يشمل حجم وطبيعة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار فيما يرتبط بتسيير

الحياة العامة. ويرتبط بهذا متابعة الأشكال المتاحة والقنوات والمعوقات التنظيمية والقانونية التي تواجه هذه المشاركة.

لا يتيح الحيز المتاح لنا، تناول هذه الجوانب بتفرعاتها وبشكل تفصيلي. وعلى هذا سنتعرض بإيجاز لأبرز المظاهر التمييزية للمرأة كأقلية اجتماعية في دولة الامارات.

مشاركة المرأة في سوق العمل

تشير الأرقام المتوافرة إلى أن مشاركة المرأة في سوق العمل في دولة الامارات، هي مشاركة هامشية. وحسب احصائيات عام ١٩٧٥ بلغ عدد النساء الناشطات اقتصادياً (٩٩٦١) امرأة أو يصل إلى ٣٣٥٪ من اجمالي قوة العمل في الدولة.

جدول رقم (٢)

توزيع قوة العمل حسب العمر والجنس
في الامارات العربية المتحدة

النسبة المئوية للانات	عدد الاناث	مجموع السكان	فئة العمر
٥٨	١٥٨	٢٧٢٨	١٥ -
٣٣	٥٨٣	١٧٦٥٠	١٥ - ١٩
٣٣	١٨٩٤	٥٧٣٧١	٢٠ - ٢٤
٣٨	٢٨٠٧	٧٣٤٢٣	٢٥ - ٢٩
٣٤	١٦٧٠	٤٩٣٦٠	٣٠ - ٣٤
٣٢	١١٨٧	٣٧٣٥١	٣٥ - ٣٩
٢٦	٦٣٦	٢٣٩١٨	٤٠ - ٤٤
٢٦	٣٩٥	١٤٨٧٦	٤٥ - ٤٩
٣٣	٣١٨	٩٦٤٣	٥٠ - ٥٤
٣١	١٢٨	٤٠٧٩	٥٥ - ٥٩
٣٤	٨٥	٣٥٨٣	٦٠ - ٦٤
٣٣	٦٨	٢٠٧٢	٦٥ فأكثر
٦٥	٣٢	٤٩٥	غير مبين
٣٣	٩٩٦١	٢٩٦٥١٦	المجموع

المصدر: احتسب من: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكو)، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ١٩٦٨ - ١٩٧٧، العدد ٣ (بيروت: الاكو، ١٩٨٠)، ص٤٤٥.

جدول رقم (٣)
توزيع القوة العاملة في الامارات العربية المتحدة
حسب الجنس والقطاع الاقتصادي لسنة ١٩٧٥

القطاع الاقتصادي	المجموع	عدد الاناث	نسبة الاناث في القطاع (%)	نسبة العاملات من مجموع القوة النسائية العاملة (%)
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	١٣٥٦٩	٤١	٠.٣٠	٠.٤٢
التعدين والمحاجر	٦٨٦٨	١٨٩	٢.٧٥	١.٩٨
الصناعة التحويلية	١٧٢٦٥	١٠٢	٠.٥٩	١.٠٦
الكهرباء والماء والغاز	٦٣٦٤	٢٢	٠.٣٥	٠.٢٣
البناء والتشييد	٩٣٨٧٠	٢٣٥	٠.٢٥	٢.٤٦
تجارة الجملة والمفرق والمقاهي والفنادق والمطاعم	٣٧٧١٦	٤٣٦	١.١٥	٤.٥٧
النقل والتخزين والمواصلات	٢٣٦٠١	٣١٨	١.٣٤	٣.٢٣
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٥٩٩٧	٥٣٨	٠.٨٩	٥.٦٤
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٨٦٧٨٨	٧٦٤٦	٨.٨٠	٨٠.١٥
غير ميين	٤٩	١	٢.٠٤	صفر
المجموع	٢٨٢٩٨٧	٩٥٣٩	٣.٤	١٠٠

ملاحظة عامة: لم يحسب العاطلون الجدد في الجميع.

المصدر: احتسبت من: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية
للأحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ٤: ١٩٧٩ (أبو ظي: الإدارة المركزية للإحصاء،
١٩٧٩)، جدول رقم (٢٢).

وتنحصر غالبية القوة العاملة النسائية، على هامشيتها، في قطاع الخدمات
الاجتماعية والشخصية (الذي يشكل التشغيل الحكومي غالبيته)، كما يتضح من
الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٤)
توزيع القوة العاملة حسب الجنس والمهن الرئيسية
في الامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧٥

أقسام المهن	المجموع	عدد الاناث	نسبة الاناث في المهنة	نسبة العاملات من مجموع القوة النائية العاملة (%)
أصحاب مهن فنية وعلمية ومن إليهم	٢٢٠٢٦	٤٣٢٣	١٩٦٢	٤٥٣١
مديرون اداريون ومديرو أعمال	٥٨٤٠	٤٠	٠٦٨	٠٤١
مشتغلون بالأعمال الكتابية	٣١٣٧٣	١٩٧٥	٦٢٩	٢٠٧٠
مشتغلون بأعمال البيع ومن إليهم	١٨٠٨٠	١٣٨	٠٧٦	١٤٤
مشتغلون بأعمال الخدمات	٤٦٦٨٨	٢٩٠٠	٦٢١	٣٠٤٠
مشتغلون بالزراعة والغابات وتربية الحيوان وصيد البر والبحر	١٣٧٣٢	٣٨	٠٢٧	٠٣٩
عمال الانتاج وعمال تشغيل وسائل النقل والفعلة والقتالون	١٥٤٢١٣	١١٥	٠٠٧	١٢٠
أصحاب مهن غير واضحة التوصيف أو غير مبينة	٥٧٤	١٠	١٧٤	٠١٠
المجموع	٢٩٢٥٢٦	٩٥٣٩	٣٢٦	١٠٠

ملاحظة عامة: لم يحسب العاطلون الجدد في المجموع.
المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه، جدول رقم (٢١)، ص ٥٢.

وتنقسم القوة العاملة النسائية إلى ثلاث مجموعات رئيسية ضمن تقسيمات المهن المعمول بها: صاحبات مهن فنية وعلمية ومن إليهن (معلمات وحاضنات الخ)، مشتغلات في أعمال كتابية (سكرتيرات وموظفات مكتب إلخ)، المشتغلات في أعمال الخدمات (ممرضات وعاملات تنظيفات الخ) بحيث يشكل اجمالي العاملات

في هذه المهن حوالي ٩٢,٣٪ من مجموع القوة العاملة النسائية في دولة الامارات .
تجدر الاشارة إلى أن الاناث يشكلن أقل من ١٪ من فئة «أصحاب العمل» ،
وأقل من ١٪ من فئة الذين يعملون لحسابهم . حسب أرقام تعداد ١٩٧٥ .

أشرنا في مجال آخر^(١٨)، إلى ظاهرة حصر نشاط عمل المرأة في تلك المجالات في سوق العمل التي تشكل امتداداً لعملها المنزلي كمرربة وممرضة ومنظفة، وإلى أن هذا الحصر يترافق مع كثافة ملحوظة للنساء العاملات في المستويات الدنيا من السلم الوظيفي، وإلى ارتباط ذلك بخفض المردود الاقتصادي المباشر (وكذلك مردوده النفسي الصعب القياس، وامكانيات تأثيره فيما يتعلق بالمركز الاجتماعي للمرأة العاملة)، وبشكل ينعكس، سلبياً كما يبدو، على حفز المرأة لمشاركة أوسع في سوق العمل. كما أشرنا إلى ضرورة متابعة التوجهات الرسمية، وخاصة السياسة الحكومية وبرامجها، في مجال تكريس هذا الواقع، وتخطيه بهدف تطوير وتوسيع الهامش المتاح للمرأة للاسهام بشكل أكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي، وخاصة في تلك القطاعات والمهن التي لا تشكل امتداداً لعملها المنزلي.

كما أشرنا^(١٩)، ومن معطيات لم تشمل دولة الامارات، إلى الانعكاس السليبي الملحوظ لتعقيد النشاط الاقتصادي بكافة فروعها في بلدان الخليج العربية على اسهام المرأة في سوق العمل. ولاحظنا (معطياتنا الرقمية متعلقة بالبحرين والكويت) تطور النشاط الاقتصادي في هذه البلدان، وما ترافق معه من ارتفاع مستوى المؤهلات المطلوبة (الذهنية والعضلية والاجتماعية) للانخراط في سوق العمل، بشكل عام، وفي تلك النشاطات ذات المردود الأكبر، بشكل خاص، وعبر فرض شروط متعلقة بالمقدرات والكفاءات والامكانيات، في وقت تفشل فيه المؤسسات الاجتماعية، وبخاصة مؤسسات الدولة، في توفيرها لغالبية النساء .

تطرح هذه الملاحظات، في رأينا، ضرورة اعادة النظر في واقع سوق العمل في بلدان المنطقة، بما فيها دولة الامارات، ووضع سياسة واضحة باتجاه توسيع اطار الهامش الضيق حتى الآن. المتاح للمرأة للاسهام في النشاط الاقتصادي، ولا تستند هذه الضرورة فقط إلى تصورات متعلقة بأهمية اشتراك المرأة في النشاط

(١٨) المرأة وسوق العمل في بلدان الخليج العربية (بيروت : معهد الانماء العربي، ١٩٨٠).

(١٩) تعليم المرأة في بلدان الخليج العربية (بيروت : معهد الانماء العربي، ١٩٨٠).

جدول رقم (٥)
توزيع الناشطين اقتصادياً في الامارات العربية المتحدة
حسب الحالة العملية والجنس لسنة ١٩٧٥

الحالة العملية	المجموع	عدد الاناث	نسبة الاناث ضمن الفئة	نسبة الاناث في الفئة من مجموع القوة العاملة النائية
صاحب عمل	٥١١٤	٣٨	٠.٧٤	٠.٣٨
يعمل لحسابه	٢١٧١١٠	١٩٦	٠.٠٩	٢.٠٥
يعمل بأجر	٢٦٤٦٤٢	٩٢٢٩	٣.٤٨	٩.٦٧٥
يعمل بدون أجر	٦١٧	٥٤	٨.٧٥	٠.٥٦
غير ميين	٤٤٣	١٢	٢.٧٠	٠.١٢
المجموع	٢٩٢٥٢٦	٩٥٣٩	٣.٢٦	١٠٠

ملاحظة عامة: لم يحسب العاطلون الجدد في المجموع.
المصدر: احتسب من: المصدر نفسه، جدول رقم (٢٤)، ص ٥٥.

الاقتصادي - الاجتماعي، وتأثيره على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للمرأة وانعكاساته على المستويين النفسي والاجتماعي، أو فقط إلى تصورات متعلقة بحق المرأة كمواطنة في أن تتساوى وتتكافأ الفرص المتاحة لها للتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الرجل، ومن ضمنها العمل المنتج. بل وأيضاً، إلى تصورات سياسية متعلقة بالتركيبة السكانية في الدولة، واتجاه التغيرات التي تشهدها لهذه التركيبة. وخاصة في ظل استمرار الاعتماد على استيراد اليد العاملة الأجنبية، في وقت يتوفر فيه احتياطي بشري محلي، يمكن الاعتراف منه، بحيث يمكن التغلب على مشكلة الهدر الملحوظة في الدولة، لا فيما يتعلق بالثروات المادية، والنفطية بشكل خاص، بل وأيضاً فيما يتعلق بالطاقة البشرية.

وعلى هذا يبدو مهماً، بالنسبة لتطور أوضاع المرأة، كما بالنسبة لباقي جوانب المجتمع الاماراتي، أن يتم تبني سياسة وبرامج واضحة باتجاه تخطي الأوضاع الحالية فيما يتعلق باسهم المرأة المباشر في النشاط الاقتصادي في الدولة، وبشكل يسهم من جهة في ازالة بعض جوانب التمييز ضد المرأة (وما يرتبط بذلك

من تحرير قدراتها كأفراد وكمجموعة) ومن الجهة الأخرى، في تقليل الاعتماد على اليد العاملة الوافدة.

يبدو لنا، أن تبني مثل هذه البرامج الواضحة، في مجال سوق العمل، وتجاوز السياسة الحالية، التي يمكن وصفها بقصر النظر، على الأقل، ضمن المعطيات السكانية لدولة الامارات، والتي ستقود، كما تشير مؤشرات تشير القلق، إلى غلبة اليد العاملة الوافدة بشكل خاص، والعنصر الأجنبي بشكل عام، بكل ما لذلك من انعكاسات، سواء فيما يتعلق بتكريس الاستقلال والسيادة الوطنية، وانجاح مساعي الاندماج الوطني، أو فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية والثقافية، الناجمة، والتي قد تنجم، عن استمرار بقاء دولة الامارات كمفطقة جاذبة لليد العاملة الأجنبية، واستمرار اعتماد سوق العمل المحلية عليها، وخاصة بالنظر إلى الخلفية الأثنية والعرقية لهؤلاء المهاجرين.

وتطرح متابعة الاجبايات المحققة، والسلبيات المكرسة، في سوق العمل في دولة الامارات العربية المتحدة، مسألة أهمية تعليم المرأة بالنسبة لقدرتها على الاسهام بفاعلية في النشاط الاقتصادي المباشر. كما تطرح أيضاً، أن الموضوع الأساسي المطلوب معالجته لا ينحصر في محو أمية المرأة (رغم أهمية مثل هذه البرامج باعتبارها مشروعاً وطنياً عاماً وملحاً، وباعتبارها مشروعاً متعلقاً بتطوير مجمل الخدمات التي تقدمها الدولة، والسياسة التي تستند إليها). إن المطلوب، كما يبدو لنا، هو التعامل بواقعية مع معطيات سوق العمل في دولة الامارات وبمنطلقات وأساليب تقود إلى إزاحة العوائق التي تعوق استفادة امرأة الامارة من حقوق مواطنتها بما فيها المشاركة في الحياة العامة في بلدها.

ويبدو فيما يتعلق بمحو الأمية، بشكل عام، وأمية النساء بشكل خاص أن تقدماً قد تم احرازه. فطبقاً للأرقام الرسمية المعطاة^(٢٠)، فإن الأمية بين النساء

(٢٠) لمزيد من التفاصيل انظر:

United Nations[UN], *Demographic Yearbook, 1971* (New York: UN, 1971); Economic Commission for Western Asia [ECWA], *Demographic and Related Socio-Economic Data Sheet for the Countries of ECWA Region, 1978* (Beirut: ECWA, 1978), and H. Azzam, «The Participation of Arab Women in the Labor force: Development factors and policies,» International Labor Organization, Beirut.

انخفضت من ٩١١ بالمائة في عام ١٩٦٨ إلى ٦١٩ بالمائة في عام ١٩٧٥ (يقابلها للذكور وعلى التوالي ٧ بالمائة و٤١٦ بالمائة) إلا أن ما تم احرازه حتى الآن . لا يتناسب مع القدرات المادية والتقنية المتوافرة لدى أجهزة الدولة والممكن استخدامها بفاعلية في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية وظيفياً أو شاملاً^(٣١).

يشير تقرير لوزارة التربية والتعليم والشباب في دولة الامارات إلى أن: « خطة لمعالجة مشكلة الأمية ، » وهذه الخطة تهدف إلى :

- إتاحة الفرصة لجميع الذين لم تسعفهم ظروف الماضي لينالوا حظهم من التعليم . بل والفرصة متاحة أمامهم لمواصلة دراستهم حتى المراحل الثانوية وما بعد الثانوية .
- الاهتمام بتعليم المرأة وحثها على مواصلة ركب التقدم .
- التعليم متاح لجميع سكان الدولة مواطنين ووافدين على أساس أن التعليم حق لكل فرد يعيش تحت سماء الدولة ويساهم في بنائها وتطورها .
- التعليم لا يقتصر على مرحلة محو الأمية ، بل أن هذه المرحلة هي مرحلة تأسيس لاستمرارية التعليم ، فالدراسة المسائية تشمل بجانب محو الأمية مراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية .
- تطوير البرامج التعليمية ليكون لها تأثير على تفاعل الدارسين مع بيئتهم وتكسيهم القدرة على التكيف مع أنماط الحياة الحديثة^(٣٢) .

إلا أن الانطباع يبقى أن هذه الخطة ، ما زالت أكثر طموحاً مما هو قيد التنفيذ . فثمة ١٩١١٥٣ أمياً وأمية (من ١٠ سنوات فما فوق) في دولة الامارات^(٣٣) . ولم يزد عدد الدارسين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار على ١٢٢٤٨ (أو حوالي ٦ بالمائة) من

(٣١) ارتفعت ميزانية التربية والتعليم من ٢٤٧ مليون درهم في عام ١٩٧٣ إلى ١٣٠٤ مليون درهم في عام ١٩٧٨ . كما ارتفعت حصة الطالب من مجموع الميزانية المعتمدة من ٦١٦٣ درهماً في عام ١٩٧٣ إلى ١٦٥١٤ درهماً في عام ١٩٧٨ . لمزيد من التفاصيل انظر : كنعان الجبوري ، صناعة الرجال صناعة ثقيلة تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي (أبو ظبي : وزارة التربية والتعليم والشباب ، ١٩٧٩) .

(٣٢) دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم والشباب ، الدائرة الثقافية ، تعليم الكبار : تقرير عن تعليم الكبار في الدولة (أبو ظبي : وزارة التربية والتعليم والشباب ، ١٩٧٨) .

(٣٣) دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم والشباب ، الدائرة الثقافية ، محو الأمية وتعليم الكبار في دولة الامارات العربية المتحدة حاضراً ومستقبلاً (أبو ظبي : وزارة التربية والتعليم والشباب ، ١٩٧٩) .

الجنسين في ٩٨ مركزاً^(٢٤). ويبدو الفارق بين الخطة والتنفيذ أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالمرأة. فمن بين ٦٢٤١٣ أمية (١٠ سنوات فما فوق) لم تكن مراكز الاناث الستة والعشرين في عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ تستوعب أكثر من ٢٦٥٣ امرأة (أو حوالى ٤ بالمائة)^(٢٥).

من الممكن، أيضاً، ملاحظة تحسن حاصل في مجال الانتساب إلى المدارس الانتظامية. إلا أن النسب ما زالت متدنية قياساً إلى عدد الأطفال في سن التعليم. كما تمكن ملاحظة أن الاناث أقل حظاً من الذكور في مختلف فئات العمر من ٦ - ٢٣ سنة كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (٦)

نسبة الانتساب في المدارس حسب

فئات العمر في الامارات العربية المتحدة للسنتين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ (نسبة مئوية)

فئة العمر	١٩٧٠		١٩٧٥	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
٦ - ١١	٦٧	٤٣	٩٤	٨٦
١٢ - ١٧	٣٨	١٥	٧٣	٤٦
١٨ - ٢٣	٣	٤	١٢	٧
٢٣ - ٦	٤١	٢٣	٦٥	٥١

المصدر: احتسبت من:

Economic Commission for Western Asia [ECWA], *Statistical Abstracts for the Region of ECWA, 1968-1977* (Beirut: ECWA, 1980), table (II-3), p. 499.

تجدر الإشارة هنا، واعتماداً على متابعة أرقام الاناث في المدارس في دولة الامارات ، إلى أن ارتفاع هذه الأرقام ليس ارتفاعاً مطلقاً، إذ تبدو الفوارق واضحة بين مختلف المراحل التعليمية. ففي الوقت الذي يمكن فيه ملاحظة تصاعد في أعداد الاناث المسجلات في المراحل التعليمية الدنيا، نلاحظ أيضاً، تدنيها النسبي في المراحل التعليمية الوسطى والعليا. ويعني هذا أن الاسهام المرتفع للاناث في المراحل التعليمية

(٢٤) دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم والشباب ، نحو غد مشرق ، العدد ٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٩/١٩٨٠)، ص ٢٢ .

(٢٥) النسبة المقابلة للذكور هي ٧ بالمائة.

الأولى يقابله أرقام منخفضة في المراحل التعليمية العليا ، بالمقارنة إلى الأرقام الخاصة بالذكور . بل وتنعدم مشاركة الاناث في بعض أنواع التعليم كالتعليم المهني والصناعي وحتى الديني .

بشكل عام ، يمكن القول أن انخفاض نسبة الاناث المسجلات في مدارس الدولة يتناسب عكسياً مع ارتفاع مستوى المرحلة الدراسية^(٢٦) ، بحيث أصبح عدد المسجلات في مرحلة التعليم الابتدائي وفي رياض الأطفال حوالي ٨٧ بالمائة من مجموع المسجلات في كافة مراحل التنظيم في الدولة .

تعكس البرامج التعليمية المخصصة للاناث في دولة الامارات ، مثلها كأغلب بلدان المنطقة ، توجهاً عاماً يستند إلى تصورات تقليدية سائدة في المجتمع بشكل عام ، وعلى ما يبدو بين أوساط متخذي القرار فيها بشكل خاص ، حول نوع وكمية الاسهام المطلوب والمتوقع من المرأة في النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، وينعكس ذلك بشكل بارز في الدور المحدد الذي تقوم به المؤسسات التعليمية . وتسهم هذه التصورات في تقليص وتحجيم الدور الذي يمكن لمؤسسات تعليم المرأة (سواء أكانت مدارس انتظامية أم مراكز تعليم الكبار أم مراكز تأهيل مهني أم نحو أمية) أن تلعبه في مجال زيادة حجم ونوعية الاسهام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة وتطويره . يمكن ملاحظة تكرر هذه التصورات التقليدية ، وانعكاسها على امكانيات المرأة الاماراتية لأن تقوم بدورها في عملية التنمية في بلدها ، في العديد من الصياغات الفضاضة والقابلة لاختلاف التأويلات التعسفية بهذا الاتجاه أو ذاك ، للقرارات السياسية المعلنة حول تعليم المرأة من قبل متخذي القرار من هذا المجال .

وتشير ملاحظة الأرقام المتوفرة ، وكذلك نوعية مجالات التعليم المتاحة ، إلى سيادة قيم متعلقة بأدوار تقليدية للمرأة ، وفي المقدمة منها تأهيلها لدورها كأم وكربة بيت . ويبرز في هذا الصدد الاهتمام بمخصص التدبير المنزلي ومتفرعاته في تعليم الاناث بالدولة ، وكذلك تركيزهن النسبي في معاهد اعداد المعلمات والسكرتاريا والتمريض . ومن الجدير بالذكر أن هناك ثلاثة مجالات تعليمية مفتوحة للذكور في الدولة وغير مفتوحة أمام الاناث : التعليم الصناعي والزراعي والمهني التجاري . ويمكن ملاحظة انعكاس هذا الوضع التمييزي بالنسبة للاناث في الدولة ، من استمرار حصر مجالات العمل المتاحة لهن في تلك

(٢٦) انظر لمزيد من التفاصيل : عبد الهادي خلف ، « مشكلات تعليم المرأة في بلدان الخليج العربي » ، في : حلقة بحث المشكلات الاجتماعية في العالم العربي ، الجماهيرية العربية الليبية ، طرابلس ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ .

المجالات العملية المتطابقة مع أدوار المرأة : زوجة ، أم ، ربة بيت .

تبدو الحاجة واضحة لمعالجة هذا الوضع التمييزي ، وما يترافق معه من توزيع غير متكافئ ، وسيادة تصورات تقليدية لا تأخذ أهمية تعليم المرأة ، تعلماً يتعدى المرحلة الأولية . ويرتبط ذلك بضرورة متابعة السياسة الحكومية فيما يتعلق بالمرأة بشكل عام . وتعليمها بشكل خاص ، ومتابعة الخطوات المتخذة أو اللازم اتخاذها من أجل ترشيد السياسة التعليمية بحيث تخدم الاحتياجات الواقعية للتنمية ، والتي تتطلب ، من ضمن ما تتطلب ، مشاركة أكبر للمرأة فيها .

وضمن المعطيات المتوفرة حول أوضاع المرأة في دولة الامارات نجد ما يؤكد القول بأن «عمليات التغير الاجتماعي لا تشكل في العادة عمليات سهلة تؤدي بوجهها التغيرات التي تحدث في قطاع واحد من المجتمع إلى تغييرات مماثلة في جميع القطاعات الأخرى . ويمكن أن تظل التكنولوجيا الجديدة المدخلة من أجل رفع مستويات الانتاج متفوقة ، كما أن البرامج الانثائية التي لا تولي اعتباراً لمركز المرأة الاجتماعي والاقتصادي قد تفشل في تقديم أية مزايا إلى المرأة» (٢٧) .

على أية حال فإن التقدم المحرز ، على ضيق مجالاته وبطء وتيرته ، فيما يتعلق بتعليم المرأة الاماراتية وانخراطها في سوق العمل ، قد أدى إلى ما يمكن اعتباره بؤادر تغيير في المركز الاجتماعي ، وبالتالي للدور الاجتماعي/السياسي المتوقع ، للمرأة المتعلمة والناشطة اقتصادياً . إلا أن الوقت ما زال مبكراً للحديث عن تغير في البنى الاجتماعية الاقتصادية وعلاقات السلطة ، يسهل تخطي المركز الاجتماعي الدولي الذي تحتله المرأة ، أو تحملها دورها الفاعل في عملية التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بشكل متساو مع الرجل الاماراتي .

وتؤكد هذه الملاحظات بمتابعة التنظيمات القانونية والدستورية والادارية للدولة ، باعتبارها دولة ذكورية . لا تنحصر هذه الذكورية ، وما يترافق معها من تمييز ضد النساء ، في المؤسسات الرسمية لاتخاذ القرار والتأثير فيه ، كالمجلس الأعلى للاتحاد ، ومجلس الوزراء ، والمجلس الوطني الاتحادي ، والقضاء والشرائح العليا في الهيكلية الادارية فحسب ، بل تمتد لتشمل القوانين المعمول بها وتطبيقاتها (٢٨) ، وغياب

(٢٧) المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، كوبنهاغن ، تموز/يوليو

١٩٨٠ .

(٢٨) لا تنحصر الملاحظة في الصياغة اللغوية للقوانين ، بطبيعة الحال . قد يكون من الضروري ، وفي صد آخر ، معالجة هذا الموضوع وبتفصيل أكثر . ما زالت كلمة « مواطن » تعني المواطن الذكر ، في كافة امارات الخليج ، وخاصة عندما يتعلق النص بالمراكز الهامة في مؤسسات صناعة القرار أو التأثير عليه .

التشريعات الواضحة المحرمة للتمييز ضد النساء . وفي هذا المجال تمكن ملاحظة أن التحديث المستمر لأجهزة الدولة وقوانينها وأنظمتها الشاملة لنواح عديدة ، لم يشمل تحديث ما هو معمول به فيما يتعلق بشؤون الأسرة والأحوال الشخصية^(٢٩) .

بطبيعة الحال ، ليس الأمر محصوراً ، رغم دلالات ذلك ، في حرمان المرأة من المشاركة في المؤسسات التشريعية في دولة الامارات ، كالمجلس الوطني الاتحادي ، أو حرمانها من حق الانتخاب والترشيح (وهما حقان غير متوافرين حتى للذكر) وما يرتبط به من حقوق المواطنة . فعلى الرغم من محدودية سلطات المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) في دولة الامارات ، إلا أن تعيين أعضائه من قبل حكام الامارات وبالشكل التوزيعي المقرر في المادة الدستورية ٦٨ وتعديلاتها ، يتم من بين المواطنين الذكور في كل امانة . ويتم ذلك عبر تفسير^(٣٠) ذكوري للمواد الدستورية المتعلقة بهذا الأمر (وخاصة المواد ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ و ٧٧ من الدستور المؤقت) . نسارع إلى القول ان هذا الجانب ، أي ذلك المتعلق بالترشيح والانتخاب وعضوية المؤسسات التشريعية ، رغم أهميته ، لا يشكل إلا جانباً محدوداً من اشكالية السلطة وكيفية ممارستها . فنحن نميل إلى الموافقة ، في هذا الصدد ، على القول بأن الانتخاب والترشيح ، وخاصة بالنسبة للمرأة ، يبقيان حقين هامشين ، ضمن مجمل معطيات الصورة العامة لمجتمعات تتقرر كل الأمور الحيوية فيها خارج إطار المؤسسات التشريعية ، وطبقاً لآلية مختلفة عن آليات الممارسة الديمقراطية للسلطة .

مرة أخرى ، نقول ان الوضع القانوني للمرأة يعكس صورة عامة لمجمل التوجهات الأساسية التي تحكم متخذي القرار والمؤثرين فيه ، ضمن بنية المجتمع الاماراتي ، كما يعكس مجمل المعوقات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية والايديولوجية التي تعيق اسهام المرأة اسهاماً أكثر فاعلية في مجتمعها كفرد وكمجموعة متساوية الحقوق . من الجهة

(٢٩) حمد يوسف العيسى « التشريعات الاجتماعية والعمالية في دول الخليج العربي ، » في : الخليج العربي في مواجهة التحديات (الكويت : مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع) ، ص ١٧٩ وما يليها . كذلك انظر الدراسة الهامة لعثمان عبد الملك الصالح : « حقوق المرأة الخليجية في القانون العام والخاص ، » في : دراسات عن أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي (الكويت : الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ، ١٩٧٥) .

(٣٠) التجارب الانتخابية في كل من الكويت والبحرين تثبت أن من الممكن باستمرار ، تفسير المواد الدستورية المتعلقة بأهلية المواطن لأن يمارس حقه في الانتخاب والترشيح للبرلمان ، بشكل يحصرها في المواطنين الذكور . قارن نصوص قوانين الانتخاب في البلدين مع نصوص المواد ٨٠ و ٨١ و ١٠٨ ، ونصوص المواد ٤٣ و ٤٤ و ٦٣ في الدستورين الكويتي والبحراني ، على التوالي .

الأخرى ، فإن الأطر القانونية ، وغياها ، قد كرس ما يسميه الدكتور الريمحي بظاهرة العزل الاجتماعي . إن « هذا العزل الاجتماعي جعل المرأة في الخليج ذات مجتمع قائم بذاته ، له تقاليده وطقوسه بعيداً عن عالم الرجل - والذي كان هذا العزل بسببه ونتيجة لمواقفه »^(٣١) .

تزداد الانعكاسات السلبية لهذه العزلة النسائية القائمة ، في رأينا ، وضمن مجمل المعطيات المتعلقة بالمرأة الاماراتية ومركزها الدولي الاجتماعي ، في ضوء ضعف قدراتها في التأثير على مؤسسات اتخاذ القرار والتأثير فيه في الدولة . ويشمل هذا الضعف ، دون أن ينحصر فيه . ضعف التنظيمات النسائية في دولة الامارات وقلة فاعليتها .

هناك ست جمعيات نسوية في دولة الامارات يجمعها اتحاد نسائي تأسس في ١٩٧٥ وباشر نشاطه في ١٩٧٦ برئاسة الشیخة فاطمة حرم رئيس الدولة . وتتوزع هذه الجمعيات على امارات ست (فيما عدا الفجيرة)^(٣٢) ، وترتبط غالبيتها برعاية حرم الحاكم في الامارات ولأسباب عملية ، منسجمة مع ضرورات تسهيل نشاطها^(٣٣) . إلا أن متابعتنا لنوعية اهتمامات هذه الجمعيات النسوية تعطينا الانطباع بأن هذه الارتباطات ، بحرم الحاكم وزوجات كبار الشيوخ لها انعكاساتها السلبية الواضحة ، وخاصة في حصر هذه الاهتمامات والنشاطات في اطار ما هو مقبول ومرضي عنه ، وقد يرتبط هذا الأمر ، أو قد ينعكس ، في حقيقة قلة المنتسبات إلى الجمعيات النسوية في دولة الامارات ، والتي يبلغ متوسط عضويتها المائة امرأة . كما أن الاعضاء النشطات من بينهن ، وضمن الحدود الضيقة لنشاط الجمعيات ، يقل عن ذلك بكثير . وهذا ما يدعونا للقول بأن هناك الكثير مما يجب عمله ، من جهة لتطوير نشاط الجمعيات النسوية ودفعها ورفع مستوى

(٣١) محمد غانم الريمحي ، « واقع المرأة الخليجية » ، في : المؤتمر الاقليمي الأول للمرأة في الخليج ، الكويت ، ٢١ - ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، ص ٨ .

(٣٢) حول سؤال عن سبب بقاء الفجيرة بدون جمعية رغم مطالبة بعض الفتيات والسيدات بهذا التجمع أعطى أحد المسؤولين بوزارة الشؤون الاجتماعية الاجابة التالية « قبل المضي في انشاء جمعية نسائية في الفجيرة عرضت الفكرة على المسؤولين بالامارة فرفضوها مستندين إلى أن المجتمع هناك لن يتقبل بعد فكرة انشاء جمعية نسائية . لكنهم رحبوا بفكرة افتتاح مركز للتنمية ، يخدم النساء والأسرة بشكل عام ، حتى يحين وقت انشاء جمعية واقترحنا لها ممارسة العمل فيها وبالرغم من ذلك فالنساء في المراكز نشطات في مراكز المنطقة الشرقية والدافع العملي أيضاً أقوى ففي مركز الفجيرة مسؤولة واحدة فقط لكن الجميع متكاتف ومتعاون . والنتيجة مشرفة للمرأة هناك » انظر : الأزمنة العربية ، (الشارقة) ، العدد ٦٧ (١٩٨٠) .

(٣٣) يتضمن ذلك الحصول على معونة مالية من الدولة ، ويتفاوت حجم هذه المعونة من جمعية الى جمعية ، ويرتبط هذا التفاوت كما لاحظنا بأهمية شخص رئيسة الجمعية .

العضوية فيها كما ونوعاً ، إلا أن هناك الكثير ، من جهة أخرى ، مما يجب عمله ، وربما بشكل أكثر فاعلية ، خارج اطار هذه الجمعيات .

من الواضح أن كل ما سبق يطرح عدة أسئلة متعلقة بآفاق المستقبل واحتمالاته بالنسبة للمرأة الاماراتية ودورها في مجتمعا . إلا أن الاجابات عن مثل هذه الأسئلة تتعدى ، في رأينا ، حدود هذه الورقة .

تعقيب ١

ثريّا احمد عبّيد

أبدأ تعليقي بشكر د. عبد الهادي خلف على مجهوده القيم ومحاولته الجادة في مناقشة « دور المرأة في الاندماج الوطني في دولة الامارات » ، خاصة أن هذا الدور - كما قال د. خلف - غير قائم ولكنه مطلوب ومرغوب فيه . كذلك أقدم له تقديري على صراحته الأدبية وصدقه الفكري لما اعترف به من ذكورية علم الاجتماع وخاصة الدراسات الاجتماعية حول المرأة . ولكن هذه الورقة وموضوعها لا بد من أن تكتب وتناقش من قبل الجنسين لما لها من ارتباطات وتأثيرات اجتماعية واقتصادية تخص المجتمع بأكمله . ولا بد من تخطي بعض الاتهامات التي توجهها كثير من الباحثات للباحث الاجتماعي ، وألا نقلب الصورة ونؤنث علم الاجتماع والدراسات عن المرأة . من الضروري أن يناقش الرجل والمرأة على السواء كل المواضيع الاجتماعية - وخاصة بالمرأة - ما دام يؤدي البحث الى مناقشة جدية واحترام لوجهات النظر المختلفة .

وأكرر تقديري للباحث على النظرة التحليلية والتأملات والتطلعات المستقبلية لهذا الموضوع ، مع صعوبة تحديد ملامح المستقبل في منطقة الخليج عامة ، وقضايا القوى البشرية والمرأة خاصة .

لقد ربط الباحث وضع المرأة في المجتمع بمفهوم الأقلية وخصائص هذا الوضع . فالمرأة أقلية « بعامل الجنس » يرتبط أفرادها بعضهم ببعض بحد أدنى من الروابط الثقافية والتقليدية . ويستمر موقع المرأة الدوني - كأقلية - بسبب تأثير مجموعة من الحوافز والمعوقات المادية والايديولوجية ، التي لا تضبط السلوك والتفاعل الاجتماعي ، بل تحدّد كذلك الحد الأقصى لأهداف السلوك واتجاهاته

لا بد لنا - منذ البدء - أن نبين الفارق الأساسي بين وضع المرأة كأقلية والأقليات

الاثنية، أو الدينية، أو اللغوية. فالأقلية السوداء، ترفض وتستغل في مجتمع ما، ولكنها قد تجد مجالات إيجابية أخرى في مجتمع آخر، وفي كثير من الأحيان في نفس البلد والحضارة. أي أن الأقلية الاثنية والدينية واللغوية تجد مخرج لها من وضعها المستغل والمضطهد، بحركتها من مجتمع إلى آخر - ولكن المرأة المضطهدة - بسبب كونها امرأة - لا تمثل مشكلة محدودة لقطاع بشري في مجتمع ما. انها تشكل «أقلية» عالمية، اذا أردنا استعمال تعبير الباحث، لا ترتبط بالمجتمع نفسه فقط، بل بكل اقتصاده. ووضع المرأة المتدني لا ينحصر في المرأة الخليجية أو المرأة العربية، بل يعتبر مشكلة انسانية يتعرض لها القطاع النسائي عامة. فالمرأة تكون قطاعاً بشرياً يعاني من نفس الاضطهاد بمختلف الدرجات - في كل دول العالم.

مشكلة المرأة عامة متشابهة المضمون - وان اختلفت في المظهر والمطالب - تصبح إذا قضية المرأة هي أقليتها عالمياً، وترتبط مشكلاتها بالواقع العام للمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية السائدة، مهما اختلفت الأسماء، وعندما تكون المرأة أقلية اثنية أو دينية أو لغوية فهي تقاسي من نوعين من الاضطهاد. أولاً لكونها أقلية بالمفهوم الاعتيادي، ثم ثانياً لكونها امرأة.

ضمن هذا الطرح، تختلف المرأة في نوعية أقليتها عن الأنماط الأخرى، بسبب الصفة العامة المرتبطة بها وبجنسها. على نحو ما عرض له الباحث.

ثانياً، لا يتحدد مركز المرأة الدولي بحجمها ولكن بعلاقتها بالسلطة وغط خضوعها لأدوات هذه السلطة، كما يقول الباحث. ولكن يتحدد كذلك مركز المرأة عامة ليس بحجمها وليس بعلاقتها بالسلطة وخضوعها له فحسب، بل أيضاً بمقدار ما تملكه المرأة من مصادر للقوة: مثل مقدار ما تمتلكه من سلطة ومعرفة، ومقدرة على التأثير الفعال، وهذا كله يحدد وضع المرأة في سلم المجتمع من حده الأدنى الى حده الأقصى.

ثالثاً، تخفف الورقة من أهمية متى ولماذا وكيف تم تحويل المرأة، في أولويات البحث الاجتماعي - وتأكد على أنه «لماذا حدث الأمر» وتاريخياً «متى» «يشكل تساؤلاً زائفاً». هذا إذا ربطه الباحث بالقطاع البشري النسائي عامة والتاريخ البشري منذ الخليقة. تظهر أهمية هذه التساؤلات حين ترتبط مباشرة بأوضاع المرأة في مجتمع معاصر معين، يجب تفهمه للتفاعل الصحيح معه. أي لا بد من أن نسأل ما هي أحوال المرأة في الماضي - ولماذا تغيرت، وما هي العوامل التاريخية التي أدت إلى هذا الموقع الدولي مثلاً في دولة الامارات العربية؟

رابعاً - من الواضح - ليس فقط عند مناقشة وضع المرأة وحركتها نحو التغيير - بل

عند مناقشة قضايا الأقليات بصورة عامة ، ان حركة الأقلية تبقى فردية خالية من التأثير ، ومعبرة عن رفض فردي . وتصبح مؤشرة إذا ما وجد التنظيم الذاتي للمجموعة ، ليس فقط لاعطائها صورة القوة بل لتحديد الأهداف . وتخطيط وتنظيم القوى الموجودة بها ، وللتحرك - ليس بعفوية - بل عن طريق مخطط واضح يلتزم به الأفراد كمجموعة وتنظيم . ان مجرد خلق الفرصة للمرأة لتنظيم جهدها ضمن اطار ايجالي واضح الأهداف يضعها في أول الشوط من حركة التغيير المنظم والمهدف . لذلك عندما يربط الباحث هذا النموذج النظري بوضع المرأة في دولة الامارات العربية ، يواجه بعض الصعوبات التي لا تقتصر على النواحي المنهجية - كما طرحها - بل هناك الصعوبات الفكرية في تفهم المرأة وتأثير ما يسمى باقتصاد النفط عليها .

يطرح الباحث في القسم الثالث عرضاً سريعاً عن التحولات الاقتصادية التي طرأت على المجتمع الخليجي وعلاقة ذلك بالمرأة . أحب أولاً أن أرجع إلى كلمة استعمالها ويستعملها آخرون لوصف الاقتصاد الخليجي بالرأسمالية . أعتقد أن هذه الكلمة لا تصف الاقتصاد النفطي على حقيقته ، إذ أن الرأسمالية ليست موجودة فعلياً بمفهومها الكلاسيكي ولا حتى عقلياً في أنماط تفكير آخذي القرار . ما يحدث من اقتصاد دول الخليج لا يحتوي على خصائص الرأسمالية والعلاقات الانتاجية الرأسمالية ، ولا يعبر عن تصرف رأسمالي وعقلية رأسمالية تبغي الربح وتخطط له ، وتبنيه على أجساد الآخرين . ما نحده حقاً هو نمط اقتصادي جديد ، له مقوماته الخاصة ، الذي لا يعتمد أساساً على الأيدي العاملة الوطنية ، بل مرتبط بالخارج بطريقتين : جلب الأيدي العاملة غير الخليجية والاعتماد على الدول الرأسمالية الغربية وعلى مهاراتها المتصلة بالنفط من تكنولوجيا إلى ادارة إلى تبعية واثكالية سياسية تقرر كل مراحل من مراحل الانتاج وتسويقه واستعمال مردوده . قد يكون من الأدق أن نسمي هذه الخاصية الاقتصادية النفطية إذا ما شئنا « رأسمالية عشائرية » أو « تحديث للعشائرية » ، فالعلاقات القائمة هي أساساً علاقات تقليدية مع تنوع وتحديث لمظاهرها السطحية .

لا بد هنا من الإشارة إلى أن تأثير الاقتصاد النفطي الجديد وعوائده الاقتصادية قد ساهم في خلق تحول في المجتمع ، ولكن هذا التحول قد عبأ المجتمع بروح الاتكالية السائدة الآن في المجتمع الخليجي عامة . فمعظم الرجال الخليجيين يعملون بالتجارة بأنواعها . أما الوظائف الحكومية فدور الرجل محدود فيها لأنها المخرج الوحيد لمن لا يستطيع دخول عالم التجارة ، أو لمن يريد أن يجمع بين الدارين : دار الحكومة ودار التجارة . لهذا السبب نتحدث عادة عن البطالة المقنعة في دول الخليج والتي تعني وجود

موظفين في الدولة نفسها في الوظائف الرسمية ، وفي حقيقة الأمر دورهم هامشي . أما في عملية الانتاج النفطي فيشارك الرجل الخليجي بدرجة محدودة جداً فيه . فهو يتكل أساساً على القوة البشرية المستوردة التي تقوم بالعمل مكانه ، والمهارات والخبرات الأجنبية التي تأخذ القرار له ، من وجهة نظرها ومصالحها . كذلك ينطبق هذا على وضع المرأة في دولة الامارات . فالتحول الذي حدث كذلك لم يطور حتى دور المرأة كأم صالحة وحديثة بل خلق اتكالية من نوع جديد ضمن اطار دورها التقليدي في المجتمع . فهي كأم تتكل على المربية « غير العربية » لتربية الأطفال وينتج عن ذلك انفصام في هوية الأطفال بين مجتمع الأم الخليجي وما تغرسه المربية في أذهانهم من معلومات وأفكار ولغات متناقضة مع واقعهم .

وما نقصده هنا أن الاتكالية - اقتصادية كانت أو اجتماعية - أصبحت مظهراً من مظاهر التحولات الاجتماعية التي خلقها النفط وعوائده على كل من الرجل والمرأة .

وترتبط هذه الملاحظة بما تحدث عنه الباحث حول مفهوم العمل وسوقه ، والاحتياط الهامشي الذي تشكله المرأة من الامارات في قوى العمل كلها . إن اقتصاد النفط خلق معه جواً اجتماعياً وفكرياً وسلوكياً معيناً تطرح فيه مفاهيم غير تقليدية عن العمل والأيادي العاملة . فالمرأة لا تشكل احتياطياً هامشياً ، في الحقيقة هي لا تشكل أي احتياطي بسبب غياب مفهوم العمل وسياسته والتخطيط الصحيح له حتى على مستوى الرجل ، كالمورد البشري الأساسي في دولة الخليج الذي لا بد من أن يعتمد عليه اقتصاد البلد . عندما يشكل السكان غير المواطنين حوالى ٧٠ بالمائة في ١٩٧٥ من سكان الامارات ، لا بد من طرح السؤال اذا كان الرجل في الامارات يعتبر قوة عمل أساسية أم أنه كذلك احتياطي هامشي؟ في اعتقادي أن الرجل في الامارات لا يشكل احتياطياً - بل لا يشكل قوة عمل أساسية ، ليس لعدم المقدرة أو لعدم التعليم ... إلخ . بل بسبب المناخ الفكري والاقتصاد الاتكالي الذي يحدد أنواع العمل بمجموعات سكانية مختلفة .

يبقى رجال كثيرون في دولة الامارات خارج عجلة الانتاج ويبقى القطاع النسائي على محيط هذا المجتمع الهامشي نفسه . يعطينا الباحث بعض الأرقام عن مشاركة المرأة في دولة الامارات في سوق العمل ، ويحددها ٣٣ بالمائة من اجمالي القوة العاملة ، ثم يبين أن ٩٢٣ بالمائة من هذه الفئة هي نساء عاملات في أعمال الخدمات الفنية والخدمات . وأطرح تساؤلاً عن هذه الأرقام ودقتها . هل هي أرقام تخص نساء الامارات على حدة أم أنها تتضمن العاملات المستوردات؟ إذا كان الجواب هو الأخير ، فمن الصعب حتى رؤية أية نسبة لمشاركة المرأة في العمل إذا خلطت النساء من الامارات والنساء عامة في

الامارات . هذا طبعاً لا يعني أن المرأة في الامارات لم تبدأ في تخطي الواقع والدخول في مجال العمل ، ولكن دورها ما زال بعيداً عن القوة المؤثرة .

أما بالنسبة لوجود المرأة في قطاع التعليم ، فلقد وصفت الورقة الوضع الحالي الصحيح بالنسبة للاهتمام الرسمي لهذا القطاع والذي ما زال متبايناً عند مقارنته بإمكانات الدول المالية وطموحات خططها للانماء . كذلك من الواضح أن المحتوى والاطر الذي تتعلم فيه المرأة يختلف عن القرارات السياسية المعلنة حول تعليم المرأة في الامارات . من الضروري التركيز على ما أورده الباحث حول أن التقدم المحرر في هذا المجال بطيء ، وضيق في مجالاته . وأستعين هنا بكلمة د . الرميحي الذي قال ان التعليم في مراحلہ الأولى جاء « ليعطي المرأة الخليجية دفعا إلى أمام وكسراً للقيود الاجتماعية ، إلا أن ترفيفه من محتواه واستخدامه بشكل ساذج وتقليدي أعطى المجتمع وبالتالي المرأة مظاهر التحرر وحرمة في مضمونه . » ومع أهمية دور التعليم في تغير عقلية الرجل والمرأة ، وأكرر كلمات د . رميحي أن « الفصل بين التعليم والثقافة وقضايا المجتمع في أطوار التعليم في الخليج ، مع وجود مناهج متخلفة جمل من قضية المرأة معضلة يصعب تخطيطها »(*) .

أما في المجال القانوني ، فلقد كرس غياب الأطر القانونية « ظاهرة العزل الاجتماعي » الذي لم يتم مناقشته بعمق في ورقة د . خلف ، مع أنه يتطلب نظرة للمرأة التي تعاني العزل . الذي جعل « المرأة في الخليج ذات مجتمع قائم بذاته ، له تقاليده وطقوسه بعيداً عن عالم الرجل والذي كان هذا العزل بسببه ونتيجة لمواقفه : هذا العزل الاجتماعي الذي نتحدث عنه لم يخلق فقط مجتمعاً خاصاً بالنساء وسلوكاً خاصاً متفقاً عليه ، بل خلق عند المرأة الخليجية المتعلمة أو المثقفة ازدواجية في كيانها ، وتناقضاً داخلياً ، أو بالأحرى انقساماً فكرياً ونفسانياً . » فهي مضطرة أن تعيش عالمين ، بشروط مختلفة ، وتلعب أدواراً مختلفة تماماً ، وتفكر بطريقة مختلفة ، ولكن في نهاية الأمر لا بد من أن تكون خليجية تقليدية بدرجة كبيرة - ومن المطلوب أن تغطي الهوية التقليدية على هويتها المتطورة والحديثة .

إن هذا التناقض الفكري والنفساني والثقافي يشكل احدى الصعوبات « المقنعة » التي لا بد من أن تواجهها المرأة في الخليج كفرد وكمجموعة ، ولا بد من أن يتفهمها المجتمع إذا أراد أن يغير من واقعه مجدية والتزام بالمواطن كمورد ثروة أساسي . أما الابقاء على هذه الازدواجية أو الانقسام وتوسعها في عقول وشخصيات جيل وراء آخر فلن تخلق إلا

(*) محمد غانم الرميحي ، « واقع المرأة الخليجية ، » في : المؤتمر الاقليمي الأول للمرأة في الخليج ، الكويت ، ٢١ - ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٧٥ .

مناخا يحارب التقدم والتغيير أو يتعامل مع هذا التغيير بالمفهوم المسطح والسطحي ، وتعزل المرأة تماماً عن مجتمعيها ، فاما أن يرفضها المجتمع أو ترفضه ، يستوعبها أو تنسلخ عنه وتنقم عليه ، أو أن يتبناها المجتمع الجديد ويتعامل معها ومع حركة التغيير المتحركة والمستمرة دائماً لكي تجد نفسها من جديد وليجدها المجتمع كذلك ، ولكي تعطي من ذاتها للمشاركة الفعالة في هذا المجتمع .

تعقيب ٢

محمد الرميحي

نحن أمام محاولة جادة للزميل خلف لالقاء ضوء على دور المرأة في المجتمع الإماراتي وهناك مجموعة من الملاحظات أود أن أشير إليها.

١ - في المنهج يبدو لي أن الباحث استخدم مدخلين نظريين استعارهما أولاً من التحليل المادي التاريخي - والثاني من نظريات البنائية الوظيفية في إطارها الاجتماعي .

ف نجد أن الدارس يبدأ في محاولاته لتفسير موقف المرأة من منظور كونها - أقلية - وكذلك من منظور موقعها الطبقي في المجتمع . هذان المدخلان لا يفسران لنا بالضرورة وبشكل كامل دور المرأة لا في الامارات فقط ولكن في بقية مناطق الخليج النفطية ، وأكاد أقول في المجتمعات العربية على تعدد درجاتها في أساليب الانتاج وعلاقاته في عصرنا هذا .

في الحديث عن (الدور) و(الوظيفة) و(الأقلية) قد تبدو مصطلحات اجتماعية مشوقة لنا نحن الاجتماعيين وكثيراً ما وقعنا في أسرهما الأخاذ إلا أن القضية في رأيي - ليس في هذه الدراسة على وجه التخصيص - ولكن في الدراسات الاجتماعية على وجه العموم . وما الدراسة التي أماننا إلا مثال . أقول أن القضية هي إيجاد تراكم من المعلومات الاجتماعية حول المجتمعات العربية - الحديثة والمعاصرة - ومن بينها بالطبع وضع المرأة ثم بعد حصولنا على هذا الكم من المعلومات يمكن لنا أن نخطو خطوة في تفسير الظواهر الاجتماعية نتيجة للعناصر المتكررة والمشاركة والأساسية فيها .

هذه الخطوات الحذرة التي أطالب بها هي ليس من أجل البعد عن الوصول الى حقائق نظرية تعيننا في فهم مجتمعاتنا - ولكن من أجل عدم الدخول في تعميمات قد تكون

مضرة أشد الضرر بفهمنا لمجتمعاتنا - ووضع المجموعات الاجتماعية المختلفة فيها - ومنها المرأة .

ونجد في دراسة الزميل الباحث مجموعة من التعميمات الناتجة ربما عن ليّ قسري للحقائق الموضوعية لأطروحات نظرية سابقة - فعند القول مثلاً : « إن مجتمع الإمارات مجتمع ذكوري - أبوي رأسمالي » أو أن المرأة (في مجتمع الامارات) « ظل دورها هامشياً ومعدوم الأهمية لفترة طويلة امتدت في هذا القرن » الخ . من هذه التعميمات - يؤكد لنا التسرع النسبي في اطلاق التعميمات وايلاجها ايلاجاً قسرياً في نطاق نظري مفروض ومفترض سلفاً .

٢ - إذا أخذنا الملاحظة السابقة بعين الاعتبار يمكن أن نضع سؤالاً كبيراً حول مجتمع الامارات المحلي (بما فيه المرأة) - وما إذا كانت ثنائية الأقلية والأغلبية هنا قد تحتاج إلى اعادة نظر . حتى من وجهة نظر البنائية الوظيفية - في مجتمع مثل المجتمع الاماراتي - وهذا ينطبق أيضاً على (الأقلية) في جنوب افريقيا - (والأقلية) في اسرائيل - هنا تلعب الأقلية دور الأكثرية الفاعلة .

٣ - عندما يدرس الباحث أسلوب الانتاج وتغيره (الظاهري) يخاله تغيراً جذرياً - وقد استقى الكاتب من حقيقة وجود النفط وبيعه وصرف دخله - على أنه تغير اقتصادي ، « يستتبعه تخلخل العلاقات ما قبل الرأسمالية - والتي كانت تتسم بتحكم التقاليد والقيم شبه القطاعية » وكلمة (كانت) تعني وجود حقائق اجتماعية جديدة الآن - وهنا يظهر عدم انطباق التوجه النظري - وهو صحيح - على الواقع ، وذلك ناتج في رأيي عن اهمال العناصر الرئيسة الأخرى في تحليل عناصر أسلوب الانتاج . في هذه المجتمعات يتزامن مع وجود نفط وثروة بقم شبه اقطاعية فما هو التفسير؟

وتفسير هذه الظاهرة - في رأينا - أن العلاقات الاجتماعية لم تتأثر بالانتاج الاقتصادي (لأنه هامشي - دخل على المجتمع دون جهد منه ولم يخلقه هذا المجتمع) .

وهذه نقطة بطول شرحها - ولكن بتواضع - أريد أن أذكر دراسة للمعلق هي « أسلوب الانتاج وعلاقاته في مجتمعات الخليج العربي قبل النفط » - وهي دراسة مفصلة لعلاقات البنى التحتية بالبنى الفوقية قد تلقي ضوءاً وتفسر هذا التناقض الظاهري .

٤ - يبدو لي أن الباحث - أيضاً - من منطلق نظري تحدث أكثر من مرة عن نظام الأجور غير المألوف في منطقة الخليج - وان هذا النظام دخل مع ظهور النفط - وهو تعميم . لقد كان نظام الأجور والأثمان معروفاً ولكنه لم يتوسع ويترسخ إلا بعد ظهور النفط .

٥ - الافتراض النظري الذي اقترحه في دراسة مثل هذه عن المرأة في مجتمع عربي

محافظ - هو عدم تجاوز البنى الفوقية وما يحيطها من تراث وفكر - وتقاليـد وقيم . وعلاقة
ذاك بأسلوب الانتاج الذي أفرز هذه القيم في السابق على وضع المرأة اليوم .
٦ - وقد أجاد الباحث في جلب مجموعة من الاحصائيات الحديثة للسكان
واحصائيات التربية والتعليم - ومشاركة المرأة في سوق العمل - ولقد بذل جهداً ايجابياً
ومشكوراً في تقديمه هذه المعلومات وتنظيمها ، على قلتها وعسر الحصول عليها .

الناقشات

نعيمه الشايحي : أولاً ، كان من المفروض أن أكون أحد المعلقين على هذا البحث . ولكن لمعرفتي الجيدة بزميلتي الدكتورة ثريا والزميل الدكتور الريمحي اللذين كانا المعلقين الأساسيين ، أغنيت نفسي عن التعليق المفصل ولم يحب ظني . فَمَا سمعته من الأخت ثريا يكاد يكون مطابقاً للكثير من النقاط التي قد أوردتها ، غير أنني أحب أن أؤكد ربما نقطتين أو ثلاث نقاط ذكرتها الأخت ثريا حول قضية المرأة ليس فقط في الامارات أو في الخليج أو في الدول العربية انما قضية المرأة يجب دائماً أن ينظر اليها على أساس أنها قضية من قضايا التنمية . ولا نريد أن نتكلم عن الأنثوية أو الذكورية لأن هذه الطريقة أو هذه العبارات تخلق نوعاً من التنافر في المجتمع، وهذا شيء غير مرغوب فيه خصوصاً في مجتمعاتنا العربية وبالذات في المجتمعات الخليجية . أعتقد أن موضوع مساهمة المرأة في التنمية مساهمة مهمة ويجب أن تأخذ دورها الأساسي . ولكن مساهمة المرأة في الدول الخليجية بالذات ، لا يمكن أن تكون مساهمة فعالة وإيجابية ما لم نغير مفاهيم كثيرة لدى المجتمع وبخاصة في أسلوب التعليم والتوعية بالنسبة للمجتمع الخليجي ، وموضوع أن تأخذ المرأة أو تطالب المرأة في حقوق لها من غير أن تكون هي واعية أو يكون زملاؤها الذكور واعين بالدور الذي يجب أن يلعبه المواطن أو المواطنة والواجبات التي يجب أن تكون ملقاة على المواطن والمواطنة حينئذ تكون المطالبة بحقوق مطالبة غير جدية .

شمس مرغني علي فراج : اسمحوا لي أن أتدخل في هذا المجال من منطلق أن القانون ينظم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد . ومن دراساتي في هذا الشأن حول حق المرأة في ممارسة الحقوق السياسية في نطاق الفكر القانوني السائد . اذكر الزميل الدكتور عبد الهادي خلف بأن الدستور في الامارات يحظر على المرأة الاشتراك في ممارسة الحياة السياسية في الدولة .

ثم أود أن أقرر بأن الدستور لم ينص على الحظر صراحة بالنسبة لعضوية المجلس الوطني الاتحادي ، بل اتجه رأي في الفقه الدستوري عند تفسير المادة ٦٨ من الدستور بالقول بأنه يمكن بأن تدخل المرأة كعضو في المجلس الوطني الاتحادي ولكن قد يقف الواقع الاجتماعي في الدولة ضد هذا التفسير .

محمد المطوع : في الجزء النظري من بحث الدكتور خلف كنت أرغب وهو من أبناء هذه المنطقة في أن يتناول أثر التراث المتراكم الموروث في هذه المنطقة وموقفه من المرأة . وأن يتناول شيء من التفصيل هذه القضية مبنياً موقع المرأة في مجتمعات ما قبل النفط وما بعده . وفي اعتقادي أن هذا التراث قد ساهم بشكل أساسي في إعاقة دور المرأة في المجتمعات . فحتى الآن ما زالت بعض الفئات ترى أنها دون الرجل وأنها دون مستوى الثقة . وعلى النقيض نجد أن هنالك فئات تتبنى وتدافع عن قضايا المرأة وذلك نتيجة لقناعاتها بدور المرأة في المجتمع وأن هذه الطاقة لم تأخذ فرصتها في عملية التنمية . فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن هناك محافل وصحفاً ومجلات منها مثلاً ، « الأزمنة العربية » ، و« الطليعة » ، و« الخليج » قد طرحت موضوع وضع المرأة في هذه المجتمعات . ويؤسفني أن الباحث لم يركز على هذه التوجهات الخليجية نحو المرأة . وبخاصة إنه من شباب الخليج الواعي الذي يدرك ولا شك لما للمرأة من امكانات تعطيها لو سمح لها أن تؤدي دورها في مجتمعاتنا النامية .

عادل حسين : أبدأ بتقدير النقد المنهجي الذي قدمه الأخ الدكتور الرميحي . فبشكل عام أرى ضرورة التروّي الشديد قبل استخدام التعميمات الواردة في الفكر الاجتماعي العربي ، فهي لم تأخذ في اعتبارها طبيعة الوقائع والمتغيرات في منطقة كمنطقتنا ، وبالتالي فإن استخدامها من غير تحفظ يؤدي بالفعل إلى محاولة لحشر هذه الوقائع في قوالب جامدة لا تناسبها ، ويؤدي إلى قصور التحليل وخطأ الاستنتاج . أعتقد أننا نحتاج إلى جهد كبير لتطوير المفاهيم والصيغ النظرية الملائمة .

وبالنسبة لقضية المرأة بالتحديد ، اختلف مع الباحث ومع د . ثريا في معالجة الموضوع باعتباره قضية أقلية . ولا يتسع المجال لشرح الأسباب بشكل متكامل . ولكن أكتفي بأن قولهم هذا يتضمن معالجة قيمية ، وأن هناك خطيئة تاريخية ارتكبتها البشرية في حق المرأة . وهذا تصور غير علمي وغير مقبول . فإذا كانت المرأة - كما يقول الباحث والمعلقة - قد شغلت موقعاً اجتماعياً معيناً عبر مراحل طويلة من التطور الاجتماعي ، وإذا كان يقال أيضاً أن الموقع الذي تحتله في عالم اليوم لا يختلف في بلادنا عنه في السويد أو

الولايات المتحدة ، فإن الاستنتاج الذي يستخلص من ذلك لا يمكن أن يكون أن المرأة ظلت ضحية وظلت «أقلية» في كل العصور وفي كل المجتمعات . ولكن الأقرب إلى المنهج العلمي أن نستخلص من مثل هذا التكرار - في حالة صحته - أننا بصدد ما يشبه القانون الموضوعي . وأن وضع المرأة كان في العادة يتمفصل بمنطق وكفاءة مع مجمل العلاقات الاجتماعية . وأعتقد أن التفسير الأساسي للوضع الذي شغلته المرأة في مجمل العلاقات يكمن في نوع تقسيم العمل .

أضيف بعد هذا أن وضع المرأة في المجتمع ، ووظيفتها الاجتماعية لم تكن - مع ذلك - معطى ثابتاً . فقد أصابها التطور بدرجة أو أخرى ، ولكن كان طبيعياً أن يظل التطور متسقاً مع مجمل التطورات الاجتماعية ومع حاجات المجتمع . وعلى هذا لا أتصور أن يكون هناك تصور وحيد ومجرد لوضع المرأة . في كل مجتمعات الأرض ، وفي كل مراحل التطور ، وعبر كل الأنماط الحضارية .

وتطبيقاً لهذا المنهج على حالة المرأة في الامارات ، نقول أن وضع المرأة لا بد من أن يتطور هناك من خلال التنمية الشاملة ، وبما يتلاءم مع احتياجات هذه التنمية في المرحلة الحالية . فما هو هذا التطور الملائم في المكان والزمان المعينين؟ هذا هو السؤال المحدد الذي كنا نود أن نسعى لإجابته عنه . وأقول على سبيل المثال أن تقسيم العمل التقليدي كان يعطي المرأة وظيفة تربية الأطفال وتنشئتهم . وفي الوضع النفطي الحالي ، هجر الرجال العمل المنتج ضمن التنمية الشاملة ، وهجرت المرأة أيضاً دورها المنتج في تربية النشء ، وتركت هذه المهمة الخطيرة للمربيات الأجنيات ، بحيث تتضافر هذه النتيجة ، مع نتائج الهجرة الواسعة ، في تصفية الطابع العربي للسكان . في مثل هذا الوضع أتساءل : هل المطلوب مجتمعياً أن نسرع بخروج المرأة إلى العمل خارج البيت (وهو عمل غير منتج في الظروف الراهنة) . أو يكون أكثر جدوى أن تستعيد دورها المباشر في تنشئة جيل عربي؟

طبية خميس المهيري : يجب أن أعبر أولاً عن اعجابي بمجهود الدكتور خلف الابجاي في بحث موضوع المرأة في الامارات . وتأكيدي على مفهوم الدكتورة ثريا «هامش الهوامش» ولكنني في الوقت الذي نرى فيه نسبة متدنية لمشاركة المرأة في العمل في امارات اليوم نلاحظ أن امرأة الأمس شاركت في الصناعات اليدوية . الرعي ، التجارة ... إلخ . امرأة الامارات فيما قبل النفط لعبت دوراً أهم بكثير من الدور الذي لعبته فيما بعد النفط . وبالذات في مجال تقسيم العمل . وانعكس ذلك على التقارب النسبي بين مستوى الرجل والمرأة الحضاري . أما بعد النفط وفي إطار تكوين الدولة فقد برزت

مارسات كثيرة أساءت إلى المرأة أهمها :

١ - عدم التكافؤ في الدخل بين الرجل والمرأة حيث بقيت معظم النساء في مركزهن السابق وازدادت تبعيتهن الاقتصادية ، لا سيما أن دخل الرجل الفردي قد زاد وامكانياته المادية سمحت له باستغلال وضع المرأة المتدني اقتصادياً فبرزت بالتالي ممارسات اجماعية أثرت على تهاوي الوضع النسائي ، سواء ظاهرة تعدد الزوجات أو ظاهرة انتشار الطلاق ومن ثم انتشار نسبة مرتفعة من حالات الأحداث لما سببه ذلك من خلل صميمي في التكوين والارتباط العائلي .

٢ - في مرحلة الانتقال من مجتمع بدائي نسبياً برز فيه كيان للدولة يارس دوره في تقليل دور المرأة العاملة والحد من طبيعة الدور الذي تلعبه . ونظراً لأن سوق العمل أصبح أكبر . والتأهيل المحدود أصبح أكبر نسبياً بين المتعلقات الأقلية من النساء ، فقد صدرت قوانين وتعميمات تحد من نشاط هؤلاء وتجعل رغبة الرجل المسير للمجتمع هي المهمة محتجة مرة بالعادات والتقاليد أو بقشور يربطونها قسراً بالدين في أحيان كثيرة . ويجدر الذكر هنا أن هناك امكانية نسبية في الحصول على حقوق متكاملة للمرأة في الامارات أكثر بكثير من بقية أجزاء الخليج نظراً لرسوخ الدور الاجتماعي السابق الذي لعبته المرأة قبل النفط والذي أعطاها بدوره من قوة الارادة الشخصية ما ترك آثاره في نفسيات الجيل الجديد .

٣ - هناك ظاهرة تخص الامارات بالذات ويجب التطرق إليها في بحوث متخصصة وهي التأثير النفسي لما حدث في المنطقة من «تذكير» أو نشر «ذكورية» غالبية على المجتمع حيث غلبت وأصبحت تهدد بضغط نفسية كبيرة على المرأة ، وأضافت إلى التعصب الاجتماعي ومزیداً من التحديد على حرية حركة المرأة في المنطقة رغم تناقض ذلك مع المعطيات الثقافية التي تدعو في أحيان كثيرة إلى تحرر المرأة سواء بالتأثير المباشر أو غير المباشر من جراء الاحتكاك بالحضارة الغربية أو حتى المجتمعات العربية الأكثر انتاجاً من ناحية اجتماعية . وفي الوقت نفسه هناك خطورة التهديد النفسي والجسماني للمرأة بسبب عدم التوازن بين الجنسين من ناحية عددية في المنطقة .

٤ - ظاهرة اعتماد المرأة على المعونات الاجتماعية في الوقت نفسه الذي ارتفعت فيه ظاهرة الاستهلاكية التجارية وما أكد ذلك من تناقضات في الدوافع النفسية بين محدودية القدرة الشرائية والدفع المستمر للاستهلاك التجاري .

٥ - وأخيراً ، هناك بالطبع الكثير من الحقوق التي تستدعي مطالبة المرأة بها في الامارات ، أو الوطن العربي عموماً . ولكن يجب أن نذكر أنه في مجتمعاتنا العبودية يتد

هذا الظلم على المجتمع ليشمله كله وإلا لما ارتفعت نسبة اضطهاد المرأة . فالنظام السياسي يضطهد الرجل ، والمرأة ، والرجل يضطهد المرأة . ومن ثم قد يضطهد الاثنان الطفل!! إذن فعملية تحرير المرأة هي تحرير المجتمع ، وهي قضية مشتركة بين الرجل والمرأة والمجتمع . ومن هذا المنطلق هي ليست إطلاقاً « قضية اثوية » انبا « قضية انسانية » .

فالى أن نتحرر سياسياً فتكفل حقوق الانسان في المنطقة الحقوق السياسية والضمانات الاجتماعية لا يمكن أن نحرر المرأة بمعزل عن تحرير المجتمع .

أضيف أيضاً أن المرأة سياسياً لم تكن « هامش الهوامش » كما قيل بل شكلت كتلة ضغط سياسي متصاعد في المنطقة ربما بأكثر من أجزاء الخليج .

وهناك نماذج واقعية معاصرة تشهد بأن المرأة في الامارات أكثر نشاطاً سياسياً على الصعيد الجماهيري من الرجل مثلاً :

(أ) قيام فتيات المدارس دون الفتيان بتظاهرات شعبية في أعقاب احتلال ايران للجزر الثلاث عام ١٩٧١ .

(ب) قيام فتيات المدارس والجامعة في مطلع عام ١٩٨٠ بتظاهرات شعبية . وقد قابلن رئيس الدولة ، وعبرن عن تنديدهن بسلوك شركات النفط ، وطالبن بتعميق الكيان الاتحادي .

فائقة الرفاعي : أود في البداية أن أسجل اعجابي بالأسلوب والعمق اللذين تناول بهما الدكتور خلف موضوعه .

هناك نقطتان ، في الواقع لم أشعر بالراحة لقراءة واحدة منهما ولسماع الأخرى . الأولى تتعلق بلفظ « المركز الدولي » الذي استخدمه الباحث في بحثه .. وانتي أعترف بفشلي حتى الآن في اختيار تعبير بديل .. لكنني كنت أرجو وما زلت أن يبحث الدكتور خلف عن تعبير آخر يكون أكثر واقعية وتمثيلاً لوضع المرأة في المجتمعات العربية والخليجية . أما الثانية فترتبط بلفظ ازدواجية (أو ما يمكن تسميته « بانفصام الشخصية » من الوجهة الاجتماعية وليست النفسية) الذي تكرمت الدكتورة ثريا بذكره في تعليقها على هذا البحث وهذا يأتي من كون المرأة تواجه ظروفاً وتلعب أدواراً مختلفة في المجتمعات الخليجية . وهذا يذكرني دائماً برأي الرجال في دور المرأة في المجتمعات وفي مطالبتها بالمساواة مع الرجل ، حيث يتبنى هؤلاء الرجال ، وهم من ذوي الرأي المعارض للمساواة ، فكرة أن مجرد المساواة بين الرجل والمرأة يعني انفصاماً في شخصيتها حيث يتطلب منها أن تلعب دورين مختلفين تماماً في مجال العمل ومجال البيت .

لكنني أود أن أشير إلى أن ما حظيت به المرأة من خصائص، يمكنها من أن تلعب هذين الدورين دون اختلال شخصيتها أو ازدواجية هذه الشخصية، وإن عدم فهم الرجل لطبيعة المرأة وخصائصها منذ الأزل هو في اعتقادي السبب الرئيسي الذي أدى إلى مركزها «الدوني» الذي نشاهده ونتحدث عنه اليوم وهذا ما لم تتعرض له الدراسة بشيء من التفصيل الذي كنا نرجوه.

حامد عمار: أود في البداية أن أعرض لما ورد في توصيف وضع المرأة باعتبارها في مرحلة دونية تتشابه فيها مع وضع الأقليات الأخرى في المجتمع، إن مثل هذا التوصيف هو تحريد وتسطيح لقضية المرأة في دولة الامارات وفي غيرها من الأقطار العربية. ومن الضروري كما ذكر الأخ عادل حسين من تحديد خصوصيات وضعها في السياق الاجتماعي المحدد في دولة الامارات بابعاده المميزة، والالتفات إلى ربط دور المرأة بقضية تقسيم العمل. وهذا التقسيم التقليدي يفصل بين الرجل الذي يولد الدخل عن طريق الانتاج production والمرأة التي تولد النسل والذرية reproduction إن مثل هذا التحليل يمثل موقفاً موضوعياً له أهميته في فهم عمليات التطوير والتغيير.

وإذا كان من الخصوصيات التي أشير إليها ما حدث من تغير في دور المرأة في مجتمع الامارات في أحد أدوارها كأم، وتناقص مسؤولياتها في هذا الدور بالاتكال المتزايد على المربيات الأجنبية، فاني أود أن أشير إلى تحول آخر نتيجة عمليات التحديث مما تأثرت به المرأة والأسرة في المجتمعات الخليجية. وتلك هي ظاهرة التزايد الملحوظ في معدلات الطلاق، فقد بلغت هذه الظاهرة في بعض المجتمعات الخليجية حداً يذق ناقوس مشكلات اجتماعية تؤثر في حياة المرأة والتربية السليمة للأطفال. وقد أظهرت بعض الدراسات أن معدل الطلاق في أحد المجتمعات الخليجية قد بلغ ما يزيد عن ثلاثين حالة طلاق لكل ١٠٠ حالة زواج جديدة.

ومهما يكن الأمر فإن معالجتنا لدور المرأة في مجتمع الامارات في صورتها العمومية التجريدية، قد ذكرتي بما كان يقول به والذي رحمه الله عندما كان يزور مفتش الصحة قريننا في أقصى الصعيد (وذلك منذ ٤٠ سنة مضت) «كان يقول مفتش الصحة لأهالي عليكم بتحسين صحة البيئة ونظافة شوارع القرية ودهان منازلكم بالطلاء الأبيض» وكان يقول والذي «يا حضرة المفتش ولكن ماذا نصنع في مشكلة العقارب؟ (وكانت الحشرة الداهية على الحياة أثناء الصيف)»! هل يمكن تزويدنا بحقن ضد لسعات العقارب؟ السؤال اذن هو: ماذا يمكن أن نقدم من برنامج عمل يدفع بتقدم المرأة وتمكينها من المشاركة في الحياة في مجتمع

الامارات؟ هذا ما كان يجب أن نعالجه بشيء من التفصيل .. وفي هذه الدقائق الممدودة يمكنني أن أشير إلى ثلاثة جوانب رئيسية ذات طابع عملي في هذا البُعد: أولها: العمل على استمرار السياسة التربوية في تشجيعها للبنات في متابعة التعليم إلى أقصى ما تستطيعه استعداداتها، وتوفير الخدمات التعليمية وتطمين أولياء الأمور على رعاية بناتهم خلال مراحل التعليم كلها وبخاصة في المرحلة الثانوية والجامعية سواء في داخل الامارات أو في الخارج. وثانيها: تشجيع ودعم الجمعيات النسائية والاتحاد النسائي وزيادة العضوية بما يجعل للمرأة صوتاً مسموعاً وبما يسمح لها بتحسين مهاراتها وثقافتها وترسيخ دورها في الحياة العامة، وفي فرص العمل والاستخدام. وثالثها: ضرورة تعبئة طاقات المرأة المتعلمة من نساء الامارات بما يتيح لها دوراً فاعلاً ومؤثراً في تكوين حركة نسائية مع زميلاتها الأقل حظاً في تعليمهن، دون ابتعاد أو اغتراب أو استعلاء، والاستعانة في ذلك بأجهزة الاعلام والثقافة المختلفة. يضاف إلى هذا كله، أهمية التوظيف الاجتماعي للفكر الاسلامي الصحيح في مجال وضع المرأة في المجتمع ودورها، وتبديد الضباب الذي أحاط بهذا المجال في عصور تقهقر الفكر الاسلامي. وذلك جهد ضروري لا بد من متابعته والمثابرة فيه، دون تهيّب أو انتكاس لما قرّره الشريعة السمحة مع الاجتهاد المستنير الذي ينشد المصلحة العامة والحفاظ على كرامة واخلاقيات المجتمع الاسلامي.

عبد الهادي خلف: أسعدتني الملاحظات النقدية التي ستفيد عملي في المستقبل بلا شك. سوف أبدأ بملاحظات د. ثريا الشريف.

١ - أعتقد أن الورقة قد أشارت إلى التمايز ما بين المرأة كمجموعة أقلية، والأقلية في نموذجها المثالي، Ideal type بتعبيرات ماكس فيبر.

٢ - الامكانيات المتاحة للمرأة للخروج من مركزها الدوني، مرتبطة في اعتقادي، بدرجة الوعي المتحقق لديها كمجموعة. والوعي هنا، بالتعريف الماركسي لا بد من أن يستند كما هو في حال وعي الطبقة العاملة، إلى تواجدها في مؤسسات عمل، وفي اطار علاقات عمل منظمة. فيما يتعلق بالوعي لدى المرأة كمجموعة، فإن احد عوائقه هو تشتت العنصر النسائي في وحدات صغيرة اجتماعية، وخاصة مع تكريس ظاهرة الأسرة النووية. وعلى هذا فإن اشراكاً أوسع للمرأة في سوق العمل، وفي مجالات التعليم، وغيرها سوف يسهم في التقليل من هذا التشتت والعزلة.

٣ - بالنسبة لكون مجتمعاتنا «رأسمالية»، فإنني أعني الصعوبات التي تواجهنا عند استخدام هذا المفهوم. ولهذا تخاشيت الحديث عن مجتمعات رأسمالية خليجية، بل أشرت إلى شروط تطور رأسمالي.

٤ - أوافق على الملاحظة المتعلقة بالانعكاسات النفسية للعزل الاجتماعي إلا أنني أشرت إلى مدى صعوبة قياس هذه الانعكاسات ، استناداً إلى أن مثل هذا القياس يتطلب أكثر من دراسة محدودة باستنادها إلى أدوات علم الاجتماع البحثية .

أما بالنسبة للملاحظات الدكتور الريمحي فإني أوافقه ، على امكانية اضافة الصفة « الغربية » علاوة على « الذكورية » لعلم الاجتماع ... لكنني ما زلت غير متأكد من واقعية وجدوى ذلك . وكذلك الحال بالنسبة للملاحظة الأستاذ المطوع حول ضرورة استخدام « منهج معتمد على تراثنا » أعتقد أن هذا طموح عام ويشمل كل حقول المعرفة ، بما فيها علم الاجتماع . كما أعتقد أن هذا الطموح مشروع ، ولا شك أن جهوداً كثيرة مطلوبة في هذا المجال .

بالنسبة للدكتور مرغني فان ورقتي تشير إلى أن مواد الدستور والقوانين قد صيغت وفسرت ، وما زالت تفسر ، ذكورياً . فهي تشير بشكل دائم إلى « المواطن » وليست إلى « المواطن والمواطنة » . كما أن تجاربنا الانتخابية في كل من البحرين والكويت أكدت أن تفسير كلمة مواطن يقود دائماً إلى « الذكر » .

بالنسبة للدكتورة فائقة الرفاعي : فإني لا أعرف بديلاً مناسباً لتعبير « المركز الدوني » Inferior Status ، إلا أنني أعدها بالسعي بدأب للعثور على بديل . لم تشر الورقة ولا الدكتورة ثريا في تعليقها ، إلى « انقسام الشخصية لدى المرأة » ، بل إلى ازدواجية فكرية ونفسية . والمفهوم كما نعرف مختلفان حسب التعريفات النفسية .

أما بالنسبة للملاحظة د . حامد عمار ، فأنا أعتقد أن من الممكن أن يمارس أحدنا دوراً نظرياً وشمولياً أحياناً ، ودوراً عملياً محدداً أحياناً أخرى . أو كما يشير مثاله حول الصحة والعقارب . فأحياناً يجب أن نهتم بالصحة ، وأحياناً بالعقارب . فالدوران مرتبطان ومتكاملان .

أخيراً لا بد لي من التأكيد على أن الورقة تنطلق من ضرورة رفع اسهام المرأة في الحياة الاجتماعية/الاقتصادية والسياسية في الامارات . وهذه الضرورة مستندة ، بجانب ما ذكرته الورقة ، إلى أن المرأة قوة محتملة لها امكانيات محتملة كثيرة لا بد أن يستفاد منها لاجداث تغييرات مطلوبة ، وحيوية بالنسبة لمستقبل دولة الامارات .

